وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور–الجلفة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

النخب الوطنية ومواقفها من المشاريع الفرنسية 1914-1954م

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التاريخ
تخصص: تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

إعداد الطالبين:

✓ بلقاسم طرهيوة
✓ بن سعدي نور الدين

إشراف الأستاذ:

أ.سليمان نايل

لجنة المناقشة:

د. زناتي عامر	أستاذ محاضر أ ، جامعة الجلفة	رئيسا
أ. سليمان نايل	أستاذ محاضر أ، جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
د . بن موفقي أمحمد	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجلفة	عضوا

السنة الجامعية: 1443-1444هـ/2022-2023 م

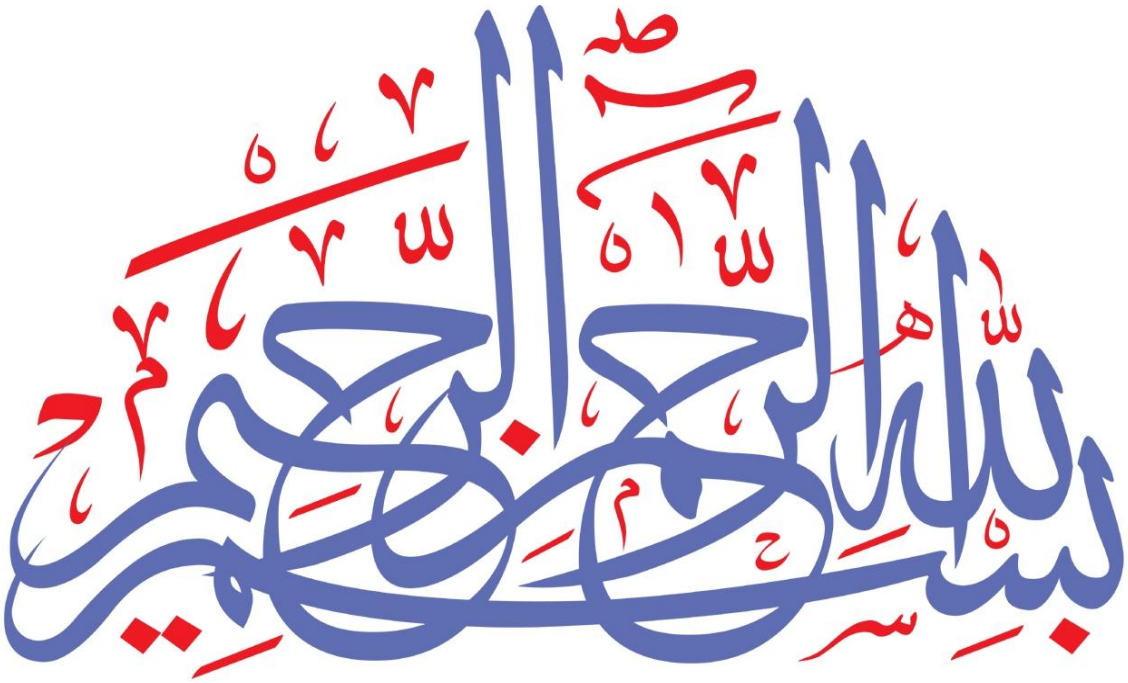
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

أما بعد:

فقبل كل شيء نحمد ونشكر الله تعالى على أن أعطانا ومنحنا القوة والصبر لإكمال هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل شكرنا لأستاذنا المشرف" نايل سليمان" على توجيهه وإشرافه لنا على مذكرة تخرجنا

ونتوجه أيضا بالشكر الخاص لكل طاقم كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى امي رحمها الله "حريشة الريح"

وإلى أبي العزيز" بن علية" وأتمنى من الله أن يمد في عمره

وخاصةإلى أمي التي لم تلدني "الضاوية "رحمها الله و الى

أبي"علي"

إلى نفسي العزيزة

إلى جميع إخوتي الأعزاء وخاصه توأمي" الموفق"

إلى كل أصدقائي وخاصه: ابو بكر، سالم ، سليمان ،علي صالح،

بن ناجي، بومدين، إبراهيم.

إلى كل من غاب ولم يسأل عنا

وإلى كل من جمعتنا بهم الجامعة: نصر الدين، فاطمة، ثامر

بلقاسم طرهيوة

إهداء

اهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين نور الدين أحمد و

ملفوف مسعودة و بن الشيوخ قمير

وإلى كل من له حق علينا

إلى أصدقائي :عطيه، يوسف، عزيز ،ربيح، عيسى بن قويدر .

إلى كل إخوتي خاصة الى أخي عيسى

إلى معلمين وأساتذتنا

إلى جميع أصدقائنا وزملائنا الذين جمعتنا بهم الدراسة الجامعية

وأهدي هذه الأبيات

إلى كل من أعطانا الثقه

ألا قد حان الفراق قد حانا أنعزي أنفسنا أم نشدد الحانا

أما الفراق فلا ينساه ذا أحد أما اللقاء فما أحلاه إذ كانا

بن سعدي نور الدين

قائمة المختصرات:

اللغة العربية:

المختصر	أصل المختصر		المختصر	أصل المختصر
ص	صفحة		د س	دون سنة نشر
ص ص	صفحات		مج	مجلد
ط	طبعة		إخ	إخراج
ج	جزء		إع	إعداد
ع	عدد		مرا	مراجعة
تر	ترجمة		ح ع 1	حرب عالمية أولى
تح	تحقيق		ح إ ح د	حركة إنتصار الحريات الديمقراطية
د ن	دون ناشر			
د م	دون مكان			

مقدمـــة

عرفت الجزائر الكثير من الأحداث السياسية والعسكرية خلال بداية القرن العشرين وإلى فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت على إثرها العديد من التيارات والنخب الوطنية التي استغلت ظروف الداخلية والخارجية لتحقيق مطالب الشعب الجزائري وقد تراوحت مطالبها ما بين مطالب بمراعاة مشاكل الجزائريين الاجتماعية والدينية والثقافية وخاصة السياسية ومطالب بالمساواة، كما ظهرت تيارات تدعو إلى الحرية والاستقلال التام خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945م وقد تزامنت هذه الأحداث مع طرح الحكومة الفرنسية لمشاريع تدعي أنها إصلاحية، لكنها في أغلبها كانت تهدف إلى تهدئة الوضع العام بالجزائر أو محاولة إسكات صوات النخب الوطنية ومن هذه الإصلاحات نذكر إصلاحات فيفري م1919 مشروع بلوم فيوليت 1936م والقانون الخاص 1947م إلا أن ردود افعال الحركة الوطنية كانت رافضة لهذه المشاريع .

1/ أسباب اختيار الموضوع:

حيث لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بالصدفة وإنما كان لعدة أسباب منها:

- معرفة النخب والتيارات السياسية التي ظهرت مع مطلع القرن العشرين.
- الرغبة والميل الشخصي لمعرفة المشاريع الإصلاحية التي طرحتها السلطات الفرنسية مع التعرف على مضامينها.
- توضيح المواقف الوطنية من هذه المشاريع الفرنسية.

2/ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في التعرف على النخب الوطنية التي ظهرت في الجزائر بداية القرن العشرين زد على ذلك أنه يبين لنا الإصلاحات التي جاءت بها فرنسا مع كشف الجانب الخفي منها.

3/ الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

لقد حصرت فترة دراستنا ما بين سنة 1914م وهي السنة التي بدات فيها الحرب العالمية الأولى وصولا إلى سنة 1954م وهو عام اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر

أما الإطار المكاني للدراسة فهو القطر الجزائري

4/ الإشكالية:

تتمثل الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة في:

ما مواقف النخب الوطنية من مختلف المشاريع الفرنسية ؟

وتتفرع عنها مجموعة من التساؤلات المتمثلة في:

- ما هي مضامين هذه المشاريع و ما تداعياتها؟
- كيف كانت أوضاع الجزائر عامة مطلع القرن العشرين؟
- ما هي النخب الوطنية التي ظهرت بالجزائر؟ وما هي أهم مطالبها؟
- ما هي أهم المشاريع الإصلاحية التي جاءت بها فرنسا في الجزائر من سنة 1914 م إلى غاية 1954 م ؟
- وما هي محتوياتها؟
- هل خدمة المشاريع الإصلاحية الجزائر أم لا؟ وكيف كانت ردود الفعل منها؟

5/ الخطة المعتمدة في هذه الدراسة:

اشتملت خطتنا على مدخل تمهيدي وثلاث فصول وخاتمة بالإضافة إلى الملاحق وقائمة المصادر والمراجع

المدخل يتكلم عن الأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية التي كانت سائدة في الجزائر قبيل مجيء هذه الإصلاحات.

أما **الفصل الأول:** كان بعنوان التيارات والنخب الوطنية التي ظهرت في الجزائر وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** تطرقنا فيه إلى التيار الاستقلالي والأحزاب المنبثقة عنه كما تكلمنا عن أهم زعمائه.

- **المبحث الثاني:** تناولنا فيه التيار الإدماجي وأهم الأحزاب التي تأسست فيه وكما ذكرنا أبرز شخصيته وأهم صحافته.

- **المبحث الثالث:** تحدثنا فيه عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وذكرنا أهم أهدافها وكيفية تأسيسها وأهم أعمالها بالإضافة إلى ذكر أبرز قادتها.

أما **الفصل الثاني:** فقد كان بعنوان المشاريع الإصلاحية الفرنسية وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** تكلمنا فيه عن إصلاحات 04 فيفري 1919م مع أننا ذكرنا أسبابها وأهم ما جاء فيها.

- **المبحث الثاني:** تناولنا فيه مشروع بلوم فيوليت 1936 م وتحدثنا فيه عن ظروف صدوره ومحتواه.

- **المبحث الثالث:** تطرقنا فيه إلى القانون الخاص 1947م وتكلمنا فيه عن تعريفه وأسبابه ومحتواه.

أما **الفصل الثالث:** فقد كان بعنوان مواقف النخب من المشاريع الفرنسية وقسمناه إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: تكلمنا فيه عن موقف النخبة والأهالي من إصلاحات فبراير 1919 م.

- **المبحث الثاني:** تحدثنا فيه عن موقف الحركة الوطنية من مشروع بلوم فيوليت 1936 م

- **المبحث الثالث:** ذكرنا موقف الحركة الوطنية من القانون الخاص 1947م، وإضافة إلى ذلك تكلمنا عن المنظمة الخاصة

وأنهينا بحثنا بخاتمة.

6/الدراسات السابقة للموضوع:

حسب إطلاعنا على العديد من الدراسات السابقة فإننا لم نعثر على الدراسات سابقة بعنوان النخبة الوطنية ومواقفها من المشاريع الفرنسية (1914-1954)م.

- أطروحة الدكتوراه لعطاء الله فشار بعنوان: **النخبة الجزائرية جذورها تطورها اتجاهاتها.**

- أطروحة الدكتوراه لسعد طاعة بعنوان: **دور النواب المسلمين في الحياة النيابية بالجزائر 1947م-1956م .**

7/ المنهج العلمي المتبع في هذه الدراسة:

لقد اتبعنا في دراستنا لهذا الموضوع على العديد من المناهج منها:

- **المنهج التاريخي:** الذي اعتمدنا فيه على سرد الأحداث وفق تسلسلها الزمني للوصول إلى الحقيقة التاريخية بموضوعية.

- **المنهج الوصفي:** وهو الذي اعتمدنا فيه على وصف الشخصيات وعرض أبرز الأحداث.

- **المنهج المقارن:** الذي اعتمدنا فيه على المقارنة بين المواقف الوطنية من المشاريع.

-**المنهج التحليلي:** في تحليل الأحداث تحليلا موضوعيا محاولة للإجابة عن الإشكالية وفروعها.

8/ أهم المصادر والمراجع:

تطلب منا الإطلاع على كل ما يخدم هذه الدراسة حيث اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع هي:

المصادر:

-أحمد توفيق المدني هذه الجزائر الجزء الأول.

- بن العقون عبد الرحمن بن ابراهيم الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى (1920- 1936 م) الجزء الأول.

-بن يوسف بن خده جذور أول نوفمبر.

المراجع:

- أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930 م) ج 2
- محفوظ قداش تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919 /1939 م)ج2.
- بشير بلاح تاريخ الجزائر المعاصر(1830/ 1989 م)

أطروحات الدكتوراه:

- رمضان عثماني: الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية (1919 /1954 م)

رسائل الماجستير:

-عباس محمد الصغير فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927 /1963)م

المقالات:

-بوخوص شاهيناز، القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر (1830 /1882 م) مجلة افاق فكرية.

- لمياء بوقريوه، مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر مجلة علوم الانسان والمجتمع.

9/ صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في هذا البحث بعض الصعوبات التي تعترض كل طالب أو باحث نذكر منها:

- صعوبة التوفيق بين البحث العلمي والعمل المهني.
- صعوبة إيجاد بعض الكتب غير المحملة إلكترونيا.
- الإرهاق النفسي بسبب إنجاز المذكرة.
- صعوبة التحكم في الترتيب وتنظيم الأفكار وطول الفترة المدروسة 1914-1954م.

-عدم توفر مكان إقامتي على بعض المصادر والمراجع.

ومع ذلك فقد أعاننا الله عز وجل على تجاوز هذه المصاعب والانتهاء من تحرير المذكرة العلمية الخاصة والحمد لله.

مدخل تمهيدي:

مدخل الأوضاع العامة السائدة في الجزائر مطلع القرن العشرين

- المبحث الأول: الأوضاع السياسية
- المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية
- المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية
- المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية

- المبحث الأول: الأوضاع السياسية

إن الأحزاب السياسية بالمعنى المتعارف عليه لم تكن موجودة في الجزائر خلال هذه الفترة وكانت الجماعة الوحيدة هي لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين التي يبدو أنها قد أنشأت سنة 1908م أما غير ذلك فلم يكن موجود سوى الهيئات الاجتماعية والثقافية التي تألفت حول بعض النوادي كنادي صالح باي في قسنطينة والجمعية الرشيدية في العاصمة وكانت هناك بالطبع عدد من الجمعيات الأخوانية التي لعبت دورا شبيها بدوري الأحزاب السياسية[1]، فالجزائريون لم يكونوا معزولين عن الأحداث بل قد تأثروا بأفكار الجامعة الإسلامية في الشرق والفكر السياسي الإشتراكي في أوروبا وتنافس الدول الغربية فيما بينها على الإحتلال ففي مطلع القرن العشرين تبلورت نخبتان جزائريتان الأولى ذات ثقافة إسلامية (محافظة) والثانية ذات ثقافة فرنسية[2].

1-كتلة المحافظين:

نعني بكتلة المحافظين كل الطبقات الجزائرية التي قبلت المحافظية وكانت هذه الكتلة تتكون من المثقفين التقليديين أو العلماء من المحاربين القدماء وزعماء الدين وبعض الإقطاعيين والمرابطين وقد كان بعض هؤلاء معلمين وممثلين نيابيين معينين تعيينا ومصلحون يؤمنون بالجامعة الإسلامية والصحفيين كما كان بعضهم ينادي بالتقدم والتسامح والتعليم وبالإضافة إلى ذلك فقد كان منهم من ترك المقاومة ثم أنهم طووا ككتلة برنامج جدير بالدراسة ولم يكن معقدا كثيرا فقد كان يشتمل على النقاط العامة التالية:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والكولون.
- المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م**، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص145.

[2] عز الدين معزه، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985م**، مذكرةلنيل شهادة الماجستير بالتاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منبتوري قسنطينة، 2004-2005، ص03

- الدعوة إلى الجامعة الإسلامية .
- استرجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي .
- معارضة التجنس والتجنيد العسكري الإجباري .
- إحترام التقاليد والعادات الجزائرية .
- إلغاء قانون الأهالي[1]وكل الإجراءات الأخرى التعسفية .
- نشر وإصلاح وسائل تعليم اللغة العربية .
- عدم استعمال العنف .
- حرية الهجرة لاسيما نحو الشرق الأدنى .

ومن بين الشخصيات الهامة التي لعبت دور هام في هذه الكتلة هم: عبد القادر المجاوي– عبد الحليم بن سماية– سعيد بن زكري وحمدان الونيسي ومولود بالموهوب

2-جماعة النخبة الإدماجية:

وهناك كتلة أخرى كانت منافسة للمحافظين تلك هي جماعة النخبة التي عرفها أحد أعضائها سنة 1911م بأنها ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية[2]، صفت المتعلمين في المدارس الفرنسية المنبهرين بحضارتها والحائزين أحيانا على شهادات ثانوية وجامعية معظمهم متجنسون منهم أطباء وصيادلة ومحامون وقضاة وصحفيون ومعلمون وموظفون ومترجمون وتجار أمثال الدكتور ابن التهامي أحمد بوضربة، عمر بوضربة والقاضي الشريف بن من حبيلس، كما قبل أعضاؤها التجنس والدخول تحت القضاء الفرنسي ورضي بعضهم بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية ومن أهم مطالبهم:

1قانون الأهالي:أصدر يوم 28 جوان 1881 وهو عبارة عن مجموعة من العقوبات الردعية التي لا صلة لها بالقانون العام المطبق على الفرنسيين أنظر: بوحوص شهيناز،**القوانين الإستثنائية الفرنسية في الجزائر 1830-1882**، مجلةآفاق الفكرية، مج10 ع2، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس،أكتوبر، 2022، ص82.

[2]أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص145.

- إنهاء القوانين الاستثنائية والإجراءات الإضطهادية.
- تمثيل نيابي حقيقي لدى الجزائريين في المجالس الجزائرية والبرلمان الفرنسي.
- توزيع عادل للضرائب.
- توزيع مساو للميزانية بين كافة السكان.
- تنقيح قانون التجنيد الإجباري[1]

وبإختصار فقط طالبت جماعة النخبة بالتجسس الكامل للجزائريين والاندماج وغير ذلك من الإجراءات الذي تساعد على توحيد الجزائر مع فرنسا[2].

المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية:

لقد فاقمت الأزمة الإقتصادية التي مرت بها الجزائر غداة الحرب من وضعية المسلمين التي لم يكونوا يحسدون عليه فقد عانت الجزائر الأزمة وعرف اقتصادها الذي كان تابع للإقتصاد الفرنسي أزمة جدية كما تقلصت التجارة بين فرنسا والجزائر بفعل تسخير السفن لصالح الجيش وقلة وسائل النقل وإرتفاع أسعار المنتجات الفلاحية وغرس المنتجات المصنوعة وأيضا إرتفاع أسعار المواد الاستهلاكية كثيرا، وعانى عمال الريف كثيرا بسبب الزيادة في الأسعار وتقهقرت قدرتهم الشرائية. وكانت الحال نفسها بالنسبة لفئات الأجراء والموظفين الأخرى سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين فقد أظهرت حرب 1914-1918م مواطن ضعف الاقتصاد الجزائري إضافة إلى ذلك رغم المضاربة وارتفاع الأسعار وضعف الرواتب بثقلها خاصة على الطبقات الأكثر فقرا لاسيما الطبقات المسلمة التي تفاقمت من وضعيها المزري، ولم تنجو الجزائر التي كانت تابعة للخارج في مجمل اقتصادها من الأزمة التي كانت على أشكال مختلفة في العالم ما بعد الحرب وأيضا كانت

1 قانون التجنيد الإجباري: قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي صدر يوم 3 فيفري1912 من طرف البرلمان الفرنسي أنظر :آيت حبوش حميد،**قانون التجنيد الإجباري 1912م**، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه، مجلة الحوار المتوسطي، مج9، ع2، جامعة وهران01، ص279

[2]بشير بلاح،**تاريخ الجزائر معاصر 1830 1989م**،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص330

هناك أسباب خاصة بالجزائر زادت من صعوبة حالتها ومنها جفاف عام 1919م وضعف انتاج الحبوب 13 مليون قنطار في 1919م مقابل 30 مليون قنطار في 1918م وكساد الخمور والكحول وقلة وسائل النقل[1]. وفوق كل هذا فإن الجزائريين كانت مفروضة عليهم ضرائب ثقيلة فبين ما كان الكولون يدفعون كمية محددة من الضرائب إلى الميزانية الجزائرية، وكان ذاك يشمل الحراسة الليلية أو دفع كمية من النقود شهريا وكان عليهم أيضا أن يدفعوا بعض النقود التي تعرف بالضرائب الإضافية حين يقودون قطعانهم عبر الغابات[2].

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية:

في مطالع القرن 20 كان المجتمع الجزائري ينقسم إلى فئتين:

فئة الحضر: كان عددهم قليل ولا يمثلون سوى 6.62% من مجموع الجزائريين تزيد قليلا وتقل في بعض المدن وهذه النسبة قليلة لسكان يقتربون من 05 ملايين نسمة

فئة الريف: وهم الأكثر نسبة والذين ينقسمون بدورهم إلى قسمين هما:

المستقرون: كانوا في الأصل رحل ثم استقروا واحتفظوا بنشاطهم الفلاحي المرتبط بزراعة الحبوب وتربية الحيوانات.

بدو رحل وأنصاف رحل: العوامل الطبيعية هي التي تتحكم في حياة هادئة الفئة خاصة بعامل التساقط[3]، وقد بلغ عدد السكان المسلمين حسب إحصاء سنة 1921 . 4923186 نسمة بزيادة قدرها 182660 نسمة أعلى ما كان عليه حسب إحصاء سنة 1911 وكان النمو ضعيف خلال تلك الفترة (3% – 8%) وما يفسر هذا الضعف هو الحرب التي أبعدت عددا كبير من الشبان عن الجزائر زيادة عن أزمة 1920 كما ظهرت بوادر المجاعة ابتداء من سنة 1920 بسبب البؤس المروع الذي خلقته الأزمة الفلاحية بين

[1] محفوظ قدايش،**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939م**، ج1، دار الأمة الجزائرية، 2011 ص24

[2] أبو قاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص.87

[3] عز الدين معزة، المرجع نفسه، ص15–16

الأهالي فأدى إلى ظهور المجاعة[1]، فأصبحت حقيقية لم يكن بالإمكان نفيها فقد نشرت جريدة **"الأقدام"** قائمة بأسماء الأهالي الذين ماتوا من الجوع في الشلف وفي آمني موسى وفي بليدة وقد تم الإبلاغ عن حالات أكل فيها أشخاص لحم البشر وعنونت جريدة **"الأقدام"** الموضوع بهذا العنوان **"لقد دخلت المجاعة عندنا"** وتأسست لجنة في باريس لنجدة **"جياع الجزائر"** بصفة دورية، وأشارت جريدة "Le temps " الصحيفة الصادرة في 25 سبتمبر 1920م إلى أن وضعية الأهالي مؤلمة وأن هناك من يموتون جوعا أما من الناحية الصحية فكانت يرثى لها فعرفت إنتشار الأمراض حيث إعترف الحاكم العام بالدمار الذي خلفته حما التيفوس سنة 1921م[2]، وانتشرت الوفيات بشكل خطير جدا وارتفعت فيها بين عامي 1945م و 1946م إلى أكثر من 30,000 نتيجة البؤس والفاقه و تدني المستوى المعيشي ورغم أن السكان الجزائر لا يزيدون على 10 ملايين نسمة الإ أنه لا يتوفر لديهم أطباء ومن بين 1851 طبيب لا يوجد منهم إلا 1145 في المدن الكبيرة فقط (قسنطينة–الجزائر–وهران) وليس في الجزائر كلها سوى 149 مستشفى منها 12 مستشفى عسكري و28 مستوصف غير أنها تفتقر إلى أبسط وسائل العلاج هذا كله في المدن والقرى الصغيرة أما الريف فكل شيء منعدم فيه لا أطباء ولا ممرضون ولا مستشفيات وكل مريض ينتظر الموت حتى يأخذه إلى ربه وأغلب الذين يموتون لو كان هناك عناية طبيه لأنقذوا من الموت لكن فرنسا لا تريد لهم ذلك[3]، على ذلك لقد تراجعت مساحة أملاك الجزائريين الزراعية من نحو 3 ملايين هكتار عام 1880 م إلى نحو 1.4 مليون هكتار عام 1940م وطرد الجزائريين من أرضهم، التي كانت تمثل مصدر رزق لهم إلى الأراضي القاحلة تتحول من ملاك أراضي إلى خماسين أو عمال يوميين فاق عددهم

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص19–25

[2] محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص27–28

[3] يحيى بوعزيز ،**سياسة السلطة الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص.58–59

مليون خماس سنة 1914م واستفحلت البطالة حيث فاق عدد العاطلين عن العمل مليونين من أصل 3.2 مليون جزائري في سن العمل عام 1950م، كما كان أن مستوى دخل العائلات الجزائرية إنهار إلى أقل المستويات فلم يتجاوز أجر العامل اليومي أربع فرنكات عام 1920م.[1]

وفوق كل هذا فهجزة الجزائريين من وطنهم خاصة إلى البلاد الإسلامية لم تنقطع على إمتداد تاريخ الإحتلال الفرنسي، فبعدما كان الهجرة من فراد وعائلات تطورت بعد قرار التجنيد إلى رحيل قبائل برمتها ونزوح مئات العائلات تاركة أملاكها وضياعها وكل عزيز لديها.[2]

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية:

بذلت فرنسا كل ما بوسعها لمحو شخصية المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته عن طريق محاولات تصفية اللغة العربية وآدابها والدين الإسلامي بمؤسساته وعقيدته وشريعته وأخلاقه إلى جانب ذلك نشر الثقافة الفرنسية والديانة المسيحية لذلك حرصت على إقصاء وقتل اللغة العربية ورفض لغتها على الشعب الجزائري لنسف وحدته واغتيال شخصيته وكان من أهم الوسائل التي إتخذتها السياسة المستعمر الفرنسي لتحقيق ذلك محاربة التعليم العربي الإسلامي وكانت هذه المرة تحريم أو عرقلة فتح المدارس بمقتضى عدد من القوانين التي منعت فتح المدارس أهمها قانون 27 سبتمبر 1907م مرسوم 8 مارس 1938م وعارض المستوطنين على تعليم الجزائريين وذلك لتخوفهم من أن يصبح المتعلمون الجزائريون خطرا على الاستعمار وذلك لأنهم كانوا يريدون إبقاء الأهالي في وضعية الجهل المطلق حتى لا يشكلوا خطرا على أسيادهم الأقل عددا ولا يزاحموهم على أموال الميزانية[3]، وأيضا الإدارة

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص250

[2] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون،**الكفاء القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفتره الأولى 1920 1936م**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1984م، ص47

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص269-270

الفرنسية لم تهتم بتطوير تعليم الجزائريين المسلمين ولذلك انتشرت الأمية بشكل كبير في أواسط الأطفال الجزائريين وظلت مرتفعة بنسبة رهيبة مع مطلع القرن العشرين ويعود ذلك إلى السياسة التعليمية التي إتبعها الاستعمار الفرنسي فهو لم يخصص ميزانية معتبرة لتعليم الجزائريين ويرون أن الجزائري لا يصلح إلا للأعمال الشاقة[1].

فوق كل هذه الحالة التي شهدتها الجزائر إلا أنها مع مطلع القرن العشرين عرفت نهضة دينية وثقافية كان من أبرز العوامل التي ساعدت على انطلاقها:

- الحركة والإصلاحية التحريرية التي قادها السيد جمال الدين الأفغاني وتبناها من بعده محمد عبده وعدة شيوخ والتي دعت للإسلام الصحيح وتحرير العقول من التقليد والجمود.
- المضامين السياسية والفكرية التحررية والإصلاحية للصحافة العربية الإسلامية المشرقية كـ"**العروة الوثقى**" و"**المؤيد**" و"**اللواء**" و"**المنار**".
- أحداث العالم الإسلامي كـ"الانقلاب العثماني 1908'م' و"غزو ليبيا 1911'م' وفرض الحماية المزدوجة على "المغرب".
- عودة الطلبة الجزائريين الذين درسوا بالأزهر والزيتونة بعد ما تشربوا هناك بفكرة الإصلاح فقاموا ببناء المدارس وإصدار الصحف وتصحيح العقائد والأفكار وإحياء النفوس الميتة[2].

وكان من مظاهر هذه النهضة الجديدة:

- بداية تبلور الوعي الإسلامي الصحيح.
- ظهور الصحافة الوطنية (الأهلية) الجزائرية: فبعد إحتكار الإدارة الاستعمارية والمستوطنين للصحافة حتى حدود العام 1900م بدأ الجزائريون بإصدار صحافة

[1] أكرم بوجمعة،**أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع28، جامعةأبي بكر بلقايد تلمسان، 2016م، ص171.

[2] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص325-326

وطنية متعددة الاتجاهات والتي كان لها دور هام في ترقية المجتمع منها: المغرب (1903-1904)م، المصباح (1904-1905)، الإسلام (1910-1914)م، الجزائر (1908)م، الحق (1912-1913)م، الفاروق (1912-1913)م ذو الفقار (1913)م.

- إنشاء المطابع الأهلية والحكومية العربية المهتمه بالتراث الجزائري إحياء وبعث التراث العلمي الجزائري عن طريق تحقيق وطبع عدد من الكتب المخطوطة بالتاريخ والرحلات والتراجم والسير والأدب والعلوم الشرعية كا: "البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لابن مريم (1908)م
- تكوين النوادي والجمعيات الثقافية.
- تجدد دور المساجد العلمي والدعوي من خلال دروس ومواعيد الأئمة والمدرسين[1].

[1] بشير بلاح، نفس المرجع، ص327-328

الفصل الأول:

النخب الوطنية

- المبحث الأول: نخب التيار الاستقلالي
- المبحث الثاني: نخب التيار الإدماجي
- المبحث الثالث: النخب التيار الإصلاحي

مقدمة الفصل:

لقد عرفت الجزائر مطلع القرن العشرين العديد من التحولات والتطورات وبالأخص في الكفاح الذي انتقل من العمل المسلح إلى العمل السياسي والذي تمثل في ظهور نخب وتيارات سياسية ومنها من ناده بالتحرير والاستقلال وأخرى دعت إلى دمج الجزائر بفرنسا ما هي التيارات التي انبثقت في هاته الفترة؟ وما هي أبرز الشخصيات التي قادتها؟

المبحث الأول: نخب التيار الاستقلالي

1. تعريف نخب التيار الاستقلالي:

مثل هذا الإتجاه منذ البداية جماعة من العمال والجنود السابقين الذين كانوا يعيشون في فرنسا وتأثروا بفكرة الجامعة الإسلامية وبنجاح الثورة البلشفية ونضال الحزب الوطني المصري وحركة مصطفى كمال تتورك في تركيا وحرب الريف وتجربة الأمير خالد[1]حيث نمى هذا التيار[2] في أواسط العمال المهاجرين بفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى إذ تأثروا بالأفكار التحررية وكسبوا دعم المنظمات اليسارية الفرنسية التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي[3].

2- أهم الأحزاب المنبثقه عنه:

أ- **حزب النجم شمال أفريقيا** تأسيسه بين سنتي 1919م و 1925م اتبعت فرنسا في الجزائر سياسة قمعية ضد القوات الوطنية الناهضة ونتيجة لذلك كان على الحركة الوطنية إما أن تعمل في الخفاء وإما أن تخرج من الجزائر وتلتجئ إلى فرنسا نفسها

---

[1] **الأمير خالد:** هو الأمير خالد ابن الهاشمي ابن الحاج عبد القادر ولد في أحضان المدينة دمشق يوم 20 فيفري 1875 ونشأ وترعرع في أحضان أسرةأصيلة وكريمة للمزيد: أنظر عبد المجيد بن عد **من أعلام الوطنية والإصلاح في الجزائر الأمير خالد 1875-1936م**، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية مج14، ع2، 31 ديسمبر 2014، ص151

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص365

[3] عبد الله مقلاتي،**المرجع في التاريخ الجزائر المعاصر 1830 1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2014 ص150

وقد أصبحت باريس خصوصا لجنة للمواطنين الجزائريين خلال هذا العهد وقد إنظلم هؤلاء المواطنون الجزائريون في فرنسا تجمعات سياسية وشكلوا المنظمات الاجتماعية والمدنية وأنشؤا الصحف الوطنية وعقدوا المؤتمرات الصحفية وعندما نوفي الأمير خالد من الجزائر سنة 1923م[1] ووصل إلى فرنسا سنة م1924 استقبل من قبل مختلف مجموعات الجزائريين الذين حاولوا في المدن ولا سيما في باريس تنظيم أنفسهم من أجل الدفاع والتعاون فيما بينهم وإتصل بمصالي الحاج وعبد القادر بن الحاج علي وشارك في كل الاجتماعات التي تطرقت لقضية الجزائر ومصير الجزائريين ونظم أول اجتماع في 12 جويلية 1924م في قاعة المهندسين المدنيين في شارع بلانش ونظرا لنجاح التظاهرة نظم ندوة ثانية في: 19 جويلية 1924م[2] ولعب الأمير خالد دور المحرك الأساسي في أواسط العمل العمال فنشر فكرة تأسيس جمعية النجم الشمال الإفريقي في منطقة لبوش دي رون" Les bouches du Rhône" لكن شيوع النجم كان في الأوساط العمالية بيبارين سنتي 1923-1924م[3]، وبهذا فإن نجم شمال إفريقيا قد تأسس رسميا في شهر فيفري 1926م بباريس وأختير الأمير خالد رئيسا شرفيا له[4] ورئاسة حاج علي عبد القادر الفعلية ودع هذا معه لمصالي الحاج كأمين عام ويعتبر حركة سياسية جزائرية منظمة تنظيما حزبيا عصريا بجميع مؤهلاته[5]، فظهر النجم منذ البداية كجمعية وطنية مسلمة ورغم إسمها-الجزائري-عمل النجم كجمعية غير معلنة رسميا

[1]أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص372

[2]محفوظ قداش، المرجع السابق، ص204

[3]عبد الحميد زوزو،**الدور السياسي للهجره الى فرنسا بين الحربين العالميين 1914-1939م شمالا إفريقيا وحزب الشعب**،ديوان المطبوعة الجامعية الجزائر، 2007، ص55

[4]يوسف مناصرية، الاتجاه الثوريفي الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين 1919-1939 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2007، ص71

[5]عبد الرحمن بن براهيم العقون، المرجع السابق، ص119

ومفتوحة للعمال المغاربة من الأقطار الثلاث (تونس- الجزائر- المغرب) وتحولت شيئا فشيئا إلى حزب[1].

من أهم مطالب النجم المتخذة في جلسة جوان 1926م هي:

- إلغاء قانون الأهالي (الانديجانا) مع كافة لواحقه.
- منع مسلمي شمال إفريقيا حق الإقتراع وحق أهلية الإنتخاب لكافة المجالس بما فيها البرلمان الفرنسي ومساواتهم في ذلك مع بقية المواطنين الفرنسيين.
- إلغاء كافة القوانين والإجراءات الاستثنائية للمحاكم القمعية والمحاكم الجنائية والعودة إلى القانون العام بشكل واضح وعادي.
- فيما يتعلق بالخدمة العسكرية يمنح مسلموا شمال إفريقيا نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون.
- حق الأهالي الجزائريين في الترقي إلى كافة الدرجات المدنية والعسكرية تطبيق تطبيق قانون التعليم الإجباري دون أي تمييز على الجزائريين ومنحهم حرية التعليم
- حرية الصحافة وتكوين الجمعيات.
- تطبيق قانون فصل الكنيسة عن الدولة وعلى الدين الإسلامي.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي.
- منح عمال شمال إفريقيا بكافه فئاتهم الحرية المطلقة بالسفر إلى فرنسا وإلى الخارج دون أي معاملات أخرى غير تلك المفروضة على بقية المواطنين الفرنسيين.
- تطبيق كافة قوانين العفو العام الصادرة في الماضي والتي ستصدر في المستقبل على الأهالي بدون أي تمييز وإساءة بغيرهم من المواطنين الفرنسيين[2].

---

[1] الجيلالي صاري، محفوظ قداش،**المقاومة السياسية 1900-1954 م الطريق الإصلاحي والثوري**، تر عبد القادر بن حارث المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م ص58

[2] أحمد الخطيب،**حزب الشعب الجزائري**،ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م ص154

لم تكن سنة 1930م حتى بدأ النجم يتسرب إلى الجزائر أيضا، وهكذا تحول النجم من حركة عمالية نقبية إلى حزب سياسيا عتيد فانفصل عن الحزب الشيوعي واتضحت ثوريته حينها[1]، وخلال مؤتمر بروكسل 10-14 فيفري 1927م تكلم مصالي الحاج كمندوب عن النجم وممثل للجزائر في المؤتمر عرض مطالب جزئية ومحددة وذلك باستخدامه عبارة -استقلال الجزائر- فإغتنم فرصة وقوفه في مؤتمر عالمي، وأمام شخصيات لها وزنها السياسي الوطني ليقدم مطالب النجم الممثلة في البنود التالية:

- استقلال الجزائر.
- الانسحاب الكامل لقوات الإحتلال الفرنسي.
- إنشاء جيش وطني جزائري.
- مصادرة الأراضي الزراعية الكبيرة التي استولى عليها الاقطاعيون وعملاء الإمبرالية وإعادتها إلى الفلاحين الذين كانوا قد حرموا منها.
- إحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.
- إعادة الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسيةإلى الدولة الجزائرية[2]
- إلغاء الفوري لقانون الأهالي (الانديجينا) والإجراءات الاستثنائية.
- العفو عن السجناء وعن أولئك الذين يخضعون للرقابة الخاصة والمنفيين بحجه مخالفة أحكام قانون الأهالي[3].
- حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات.
- التمتع بالحقوق السياسية والنقابية المعادلة لما يتمتع بها الفرنسي في الجزائر.
- تحويل المجلس العالي المنتخب بأقليةإلى برلمان الجزائري منتخب بالإقتراع العام
- انتخاب المجالس البلدية والعمالية بالإقتراع العام أيضا.

---

[1] عبد الرحمن ابن ابراهيم العقون، المرجع السابق، ص127

[2] بن يوسف بن خده، **جذور أول نوفمبر**، تر: مسعود حاج مسعود، الدار الشاملية، ط2، الجزائر، 2012م، ص69.

[3] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص157

- التمتع بحق التعليم في جميع المراحل.
- انشاء مدارس للعربية.
- تطبيق القوانين الاجتماعية.
- إعانة صغار الفلاحين بقروض واسعة[1].

اعتمد النجم بشكل خاص على الصحافة في الإتصال بالجزائر سواء في الوطن أو في فرنسا وهناك صحفتان خدمتا النجم جيدا خلال فترته الأولى 1926-1930م أولهما هي **"الاقدام"** التي كان قد أنشأها الأمير خالد في الجزائر سنة 1919م فخدمت الفكرةالتي اعتنقها النجم بعد ظهوره سنة م1926، وبعد نفي الأمير خالد توقفت **"الإقدام"** عن الصدور ثم أعاد النجم تأسيسها في فرنسا تحت اسم **"الإقدام الباريسية"** وكانت هذه الصحيفة الشهرية وتطبع باللغتين العربية والفرنسية[2]. وفيها عنوان فرعي باللغة العربية يقرا هكذا:(من أجل الدفاع عن مسلمي إفريقيا الشمالية) وفي أول فبراير 1927م منعت السلطات الفرنسية هذه الجريدة، لكن النجم قد أعاد إصدارها تحت اسم **"الإقدام الشمال افريقيا"**.

أما الجريدة الثانية فهي جريدة **الأمة**[3]التي يقرا عنوانها العربي أو شعارها هكذا **"جريدة وطنية وسياسية للدفاع عن حقوق مسلمي إفريقيا الشمالية"**، وكان مديرها الأساسي لمصالي الحاج ورئيس تحريرها عمار عيماش[4] ونجد على يمين هذه الجريدة صورة هلال ونجمة بعد مع الآية القرآنية:((واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا))[5]واعتمد أيضا على

---

[1] محمد قنانش، محفوظ قداش، **نجم الشمال الإفريقي 1926-1937م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص48-49

[2] عبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق، ص164

[3] (أنظر الملحق رقم01، ص.104)

[4] **عمار عيمش**: ولد في 7جويلية 1895 بمنطقة القبائل وهاجر إلى فرنسا عشية الحرب العالمية الثانية وكان مناضلا في نجم شمال إفريقيا 1926 ومن الأعضاء البارزين أنظر: مهدي صفوان، الصادق دهاش، **عمار عيماش ودوره الإعلامي في الحركة الوطنية** الجزائرية، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية مج4،ع2، سبتمبر 2021 م ص702-704

[5] عبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق، ص135

أسلوب التجمعات وإلغاء الخطابات لنشر الدعاية في الأوساط العمالية وكان هدفه من ذلك تربية العمال اجتماعيا وسياسيا[1]، وبسبب إعلان النجم عن سياسة الوطنية المستقلة ورفع الحزب الشيوعي يد الحماية عنه دفع نحوه الشرطة الخاصة التي كان اختصاصها مراقبة نشاط الشمال إفريقيين والتحري عن أوضاعهم وأخذت في مراقبة أعضاء النجم مراقبة شديدة.

في 20 نوفمبر 1929م أصدرت محكمة **"السين"** وبناء عن دعوى قدمها وكيل الجمهورية حكما بحل النجم[2]، لكن هذه العمليات القمعية لم تزيد مناضلي النجم إلا تمسكا بمبادئهم فواصلوا العمل سرا إلى غاية سنة م1933 حيث قاد الحاج علي عبد القادر النجم ولم يبق إلا مصالي الحاج وبانون آكلي فدعموا الحزب بعناصر جديدة أمثال عمار عيماش[3].

في نفس سنة 1933م ظهر النجم بوجه جديد تحت اسم **"النجم المجيد"** وإتخذ هذا الاسم لتجنب خطر السلطات الفرنسية ومع حلول سنة 1934م اتهمت الحكومة الفرنسية السيد مصالي الحاج بتحريض العسكريين الجزائريين على الثورة ضد فرنسا فإعتقلته مع عدد كبير من أعضاء النجم[4].

في 20 جوان 1936م قدم النجم عريضة مطالبة عاجلة إلى وزير الداخلية الفرنسية وتضمنت: المطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية ومنح الجزائريين الحريات الديمقراطية لكن حكومة الجبهة الشعبية لم تستجب لهذه المطالب وخاصة بعدما عرفت أن هدفه هو تحقيق الاستقلال، عملت على الحد من نشاطه وخاصة بعد تسربها إلى الجزائر وانتشر في أوساط

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص74

[2] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص175

[3] يوسف مناصرية، نفسه، ص75

[4] يوسف مناصرية، نفسه، ص75

الشعب الجزائري فأصدرت الحكومة الفرنسية قرار بحله نهائيا في 26 جانفي 1937 م ووجهت له عدة إتهامات منها تعامله مع الفاشية النازية الألمانية[1].

ب حزب الشعب الجزائري:

بعد قرار حكومة الجبهة الشعبية بحل **"نجم شمال إفريقيا"** في 26 جانفي 1937م استمر النشاط باسم**"أحباب الأمة"**[2]، فبعد عودة مصالي الحاج من ليون إلى فرنسا اجتمع بقادة الحزب وقرروا تأسيس **"أحباب الأمة"** لمتابعة نشاطاتهم دون خرق للقانون فصدرت طبعة خاصة من جريدة الأمة سحب منها عشرات الالاف من النسخ، ووجهوا احتجاج لكافة جرائد أحزاب الجبهة الشعبية ثم توجهوا نحو جمعية حقوق الإنسان ونحو لجنة المثقفين وهكذا بعد حل النجم تجمع الوطنيون خلف جمعية أحباب الأمة[3]، بالتاريخ 11 مارس 1937م قدم مصالي الحاج وعبد الله فيلالي إلى محافظة الشرطة إعلامهم بتأسيس حزب سياسي يدعى**"حزب الشعبي الجزائري"**[4]وقد تركا في مكاتب المحافظة طيلة الفترة المسائية وبعد تسريحهما مساءا عقدا اجتماعا **"بنانتير"** الفرنسية أعلنا من خلاله عن تأسيس **"حزب الشعب الجزائري"**[5]، وبخصوص تسمية الحزب الجديد فإن مصالي الحاج ذكر في كتابه **"مذكرات مصالي الحاج"** أنه كان علينا أن نختار بلياقة الاسم الذي نعطيه له لتفادي في حل جديد فذكرنا أن نعطيه تسمية **"الحزب الوطني الجزائري"** ولكن البعض من أصدقائنا قالوا بأن هذا الاسم له رنة سيئة في بعض الأوساط ولهذا فإننا اخترنا تسميته

---

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص85

[2] محفوظ قداش، محمد قنانش، حزب الشاب الجزائري(P.P.A) وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني، تر: أبو ذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 ص9

[3] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص213

[4] أحمد الخطيب، نفسه، ص2019م

[5] سامية بن فاطمة،**المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية 1954-1962 م المهاجرون إلى فرنسا نموذجا**،أطروحة الدكتوراه كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ جامعة العربي تبسي، 2017-2018 م ص88

بـ: **حزب الشعب الجزائري**[1]. وقد كان النشاط الفعلي والحقيقي لهذا الحزب في الجزائر ورفع شعار لا اندماج ولا انفصال بل تحرير شعار يبقى على هامشي التحاور والتحالف بين الجزائريين وفرنسا[2].

وكذلك كانت قيادة حزب الشعب الجزائري إلى مكون من معظم المسؤولين القدماء لنجم الشمال إفريقيا بإستثناء عمار عيماش الذي اعتبر أن أرضية الحزب الجديد لا ترقى إلى مستوى أطروحات **"النجم شمال إفريقيا"** تنسحب منه[3]. وكما يبدو لقد تكونت أول هيئة إدارية لحزب من الاسماء التالية: مصالي الحاج رئيس بلقاسم راجف عمر خيذر رزقي كحال سيلفي المدير المسؤول لجريدة الأمة أحمد مناجي رئيس السابق لقسمه النجم آيت منقلات المسؤول السابق عن قسمه putfx-Suronnle الاخضر المبارك المسؤول السابق عن قسمة cenneuilhiers صالح نادي المسؤول السابق عن قسمة الدائرة 13 قراندي المسؤول السابق عن قسمة الدائرة 18[4].

وقد أعلن المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري في أفريل 1937م بأن مهمة الحزب العاجلة هي النضال من أجل إصلاح الجزائريين ماديا وفكريا وتنوير الرأي العام بشأن قضية الجزائر الحقيقية بشأن الحل الأكثر عدالة لها[5].أما برنامجه هي إعادة إحياء لمجموعة السياسية والإدارية والاجتماعية التي كان النجم قد تقدم بها في جوان 1936م إلى وزارة الداخلية الفرنسية وهو كما يأتي:

البرنامج السياسي:

---

[1] مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، تر: محمد المعراجي، الجزائر، منشوراتANEP 2006م ص223

[2] نور الدين ثينو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، بيروت، 2015م ص237

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 642

[4] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص220

[5] أحمد الخطيب، نفسه، ص222

-معارضة ربط الجزائر سياسيا بفرنسا.

-معارضة مشروع بلوم فيوليت.

-النظال من أجل تحقيق سيادة واستقلال الدولة الجزائرية.

-محاربة الاستعمار بكل أشكاله وصوره[1]

البرنامج الاقتصادي:

-تخفيف الضرائب وتأميم السلع والصناعات الرئيسية وأعمال الاحتكار.

-النظال ضد البطلة.

-منع الفائدة على قروض من الموسم للفلاحين والتجار.

-إقامة نظام جمركي يتولى إنقاذ الصناعات والمنتوجات المحلية من الإنتاج المماثل[2].

البرنامج الاجتماعي:

-ترقية التعليم باللغة العربية والفرنسية.

-التعليم الاجباري للغة العربية لكل السكان الأصليين وعلى جميع المستويات.

-ترقية النظافة والمساعدات العمومية حماية الطفولة.

البرنامج الإداري:

-قبول كل الجزائريين دون تمييز في كل الوظائف مع تطبيق مبدأ المساواة في العمل.

-المساواة في الأجر إلغاء كل التعويضات والمنح ذات الطابع العرقي أو السياسي.

-إلغاء الأقاليم العسكرية والبلديات المختلطة[3].

واعتمد حزب الشعب الجزائري على الصحافة لنشر أفكاره وقد أنشئ عدة جرائد من بينها جريدة الأمة هي لسان حال نشر إصدار العدد الأول منها في أكتوبر 1930م وكانت تصدر باللغة العربية وكان مديرها هو مصالي الحاج ورئيس تحريرها عمار عيماش وكان

[1] أحمد الخطيب، نفسه، ص230

[2] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص232-233

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص679-680

مقرها في شارع دايقر رقم 19 الدائرة 14 إذ كانت تصدر كل شهر وأوقفت عن الصدور في 29 سبتمبر 1939م جريدة "**الشعب**"[1] يعتبر أول جريدة للحزب وتصدر في الجزائر وباللغة العربية وقد ولدت نتيجة رغبة الحزب بتنشيط الأعلام الوطني في الجزائر وكان مديرها مصالي الحاج وكان مقرها في نهج بوتان رقم 14 الجزائر العاصمة اعتبرت الشعب نفسه أنه لسان الحركة الوطنية في الجزائر المسلمة العربية وصدر منها عددان العدد الأول في 27 اوت 1937م والثاني 20 سبتمبر 1937 م وهو في النفس اليوم الذي صدر فيه قرار منع الجريدة[2]. وأصدر حزب الشعب الجزائري جديدة ناطقة باللغة العربية باسم البرلمان الجزائري في ماي 1939 وحملت عنوان لسان الدفاع وتحرير الشعب الجزائري وكان يسيرها معتقل حزب الشعب الجزائري في السجن المدني للحراش[3].

هذا وكان حزب الشعب الجزائري الحزب الوطني الوحيد الذي إلتزم بعقيدة وطنية وسياسة واقتصادية متماسكة في إطار من الرؤية الثورية بعيدة المدى فناضل ضد الوجود الاستعماري في الجزائر وتعرض من أجل ذلك للقمع والإضطهاد وكان نصيبه في النهاية الحل[4]، فحل في سبتمبر م1939 ومنعت جريدة الأمة والبرلمان الجزائري وألقي القبض على قادته وعلى رأسهم مصالي الحاج ورفعت دعوة على 41 منهم بتهمة تشكيل رابطة منحلة جديدة والتظاهر على السيادة الفرنسية والتعدي على حرمة التراب الوطني وأرسلو قادة ومناضلون آخرون إلى المعتقلات[5].

3 أبرز رواده:

مصالي الحاج:

[1] (أنظر الملحق رقم 02، ص 105)

[2] احمد الخطيب، نفسه، ص251-248

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص706

[4] أحمد الخطيب، مرجع نفسه، ص261

[5] الجيلالي صار، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص69

ولد مصالي[1] في مدينة تلمسان عمالة وهران في 16 ماي 1898م من عائلة فقيرة تعمل في الفلاحة والده هو محمد مصالي وأمه فاطمة ساري[2] درس مصالي الحاج في المدرسة الأهلية الفرنسية بتلمسان فكان يتألم كثيرا لمدى اهتمام المدرسة بتاريخ فرنسا فلاحظ الطفل مصالي الفرق الشاسع بينما يتلقاه في المدرسة عن الحضارة والعدل الفرنسيين وما يشاهده في الواقع من إهانة واستغلال للجزائريين فأصبح شديد الغضب مما دفع المدرسة إلى طرده في عام 1916م[3].

كما تلقى مصالي تربية دينية في زاوية الحاج محمد بن يلس التابعة للطريقة الدرقاوية بتلمسان[4]، وجند سنة م1918 وبعد انتهاء الحرب تابعة دروسا كمجتمع حر في جامعة بورد وثم رجع إلى الجزائر بعد التسريح لكن مضايقات السلطة أرجعته ثانية إلى فرنسا سنة 1923م حيث اشتغل في مهن حرة من عامل بصناعة النسيج وعامل يدوي لدى رينو إلى بائع جوال للجوارب وكون نفسه ثقافي بحضور محاضرات بالسربون وبمعهد اللغات الشرقية[5].

وفي هذه الأثناء تعرف على الميلي بوسكان التي أصبحت فيها أما لوالديه علي وجنينة ورفيق نضاله الطويل، وفي السنة 1926م أسس مصالي الحاج جمعية عمال الجزائريين ومغاربة وتونسيين جمعية **نجم شمال إفريقيا** ثم أسس **حزب الشعب الجزائري** في 11 سبتمبر 1937م[6] .

كما تتميز شخصيته بالثورية ضد الظلم والقهر والاستغلال إلى جانب أخلاق عالية إكتسبها من التربية الدينية التي تلقاها على يد والديه ومعلميه في الزاوية الدرقاوية وكان

---

[1] (انظر الملحق رقم 03 ص 106)

[2] علي حج الدين، أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص118

[3] آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، دار المسلك، الجزائر، 2008، ص91

[4] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص483

[5] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص58

[6] آسيا تميم، نفسه، ص94

رياضيا محبا للفنون والثقافة خاصة المسرح والموسيقى وحولته ثقافته ومطالعته الكثيرة إلى شخصية ذات قدرة عالية على التنظيم والنظام والدفاع المستميت عن الحق بالحجة والإقناع وأهلته هذه الخصال لقيادة جهاد الشعب الجزائري ضد الاستعمار لأكثر من 30 سنة[1]، وأعاد مصالي الحاج تأسيس **حزب الشعب الجزائري** تحت اسم جديد وهو **"الحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية"** وشرع في تحضير الشعبي للثورة المسلحة فأسس **المنظمة الخاصة** في فيفري 1947م وفي عام م1950 سافر إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج وقام بزيارة عدة بلدان في المشرق وطلب حكومتها بالدعم العسكري والمالي والسياسي وعاد إلى الجزائر في عام م1952 لينظم عدة تجمعات شعبية يوعي فيها الشعب ويحضره للثورة فوقعت عدة اصطدمات بين الشعب والبوليس الاستعماري الذي حاول منع هذه التجمعات وإعتقلته السلطات يوم 14 ماي 1952م ووضعته تحت الإقامة الجبرية في فرنسا وبقي فيها حتى عام 1952م[2]. وشارك في الثورة المسلحة وأسس تنظيما آخر يطلق عليه اسم **"الحركة الوطنية الجزائرية"** يعارض به جبهة التحرير الوطني وبقي بعد الاستقلال منفيا في الجزء الخارج حتى انتقل ربه يوم 3 جوان 1973م لينقل ليلا إلى مسقط رأسه تلمسان ليدفن هناك[3].

المبحث الثاني: نخب التيار الادماجي:

1 تعريفه:

بحلول الحرب العالمية الأولى غاب النجم النخبة وضاعت مطالبه في متاهات الحرب وانشغالاتها وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى عادة النخبة لمسرح الحياة ولكنها ظهرت بوجه جديد وعلى نطاق واسع خاصة أثناء الانتخابات البلدية التي جرت في شهر سبتمبر 1919م بالجزائر العاصمة حيث شكلت الجناح المعاند والمعارض للأمير خالد وكانت

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص486

[2] آسيا تميم، المرجع السابق، ص98

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص492-493

نقطة الخلاف بينهما هي قضية ادماج الجزائريين وتجنيسهم بالجنسية الفرنسية فوافقت النخبة التي كانت تمثل الإتجاة الليبرالي على تجنيس الجزائريين دون قيد أو شرط[1].

أما من ناحية التمثيل فقد مثلته جماعة النخبة الليبرالية وهيئة النواب وكان من أبرز أقطابه الدكتور ابن التهامي ربيع الزناتي، محمد صالح بن جلول والصيدلي فرحات عباس[2].

2 تأسيس فيديرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين:

أسس الليبراليون الاندماجيون منظمة لهم اسموها إتحاد النواب المسلمين الجزائريين[3] في 18 جوان 1927م والتي ترأسها الدكتور ابن التهامي المستشار العام لمنطقة أو عماله الجزائر العاصمة[4]، فقام بتقديم تصريح لدار العمالة الولاية بمدينة الجزائر بإنشاء إتحادية النواب المسلمين الجزائريين التي يقع مركزها بشارع عنابة رقم 2 مدينة الجزائر[5].

والتي هي عبارة عن تجمع من الأعيان لا يستهدف العمل في إتجاه الجماهير قصد إعدادها وتطوير رتبتها السياسية للمتسببين الحلول الثورية للمشكلة الاستعمارية كما هو الحال والشأن بالنسبة للنجم وإنما كان غرضها تعبئة جهود النخبة من الذين أصبحوا يتمتعون ببعض الحقوق السياسية بمقتضى قانون 4 فيفري 1919م المتضمن هاته الحقوق لتشمل قطاعات أخرى من الجزائريين[6]، وظهرت بعد إتصال وإتفاق مجموعة من المنتخبين الجزائريين في المجالس البلدية والعملات الثلاث وإنضم إليها أطباء ومحامون وصيادلة

---

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص16

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص377

[3] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص14

[4] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 1962م**، دار القصبة، الجزائر، 1999م، ص45

[5] عبد الرحمن العقون، المرجع السابق، ص145

[6] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د م ن، 1994، ص185

وكتاب وقضاة وأساتذة وأعيان وأشراف وأصحاب جاه منهم الدكتور ابن التومي بالحاج الزناتي الفاسي، فرحات عباس، ابن جلول سعدان وكان يترأسها على مستوى الجزائر العاصمة الدكتور بشير وعلى مستوى قسنطينة الدكتور ابن التهامي وفي وهران السيد مكي[1]، وتمثلت مطالب فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين

كما جاء في مؤتمرها الأول في سبتمبر 1927م وفي:

-التمثيل النيابي للجزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسية.

-المساواة في الأجور بين الجزائريين والأوبيين في خدمة العسكرية[2].

-المساواة في أداء الخدمة العسكرية.

-إلغاء الإجراءات المعرقلة للجزائرين في الهجرة إلى فرنسا.

-إلغاء قانون الأهالي.

-تنمية وتطوير المستوى الثقافي والتربية المهنية للجزائريين.

-تطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين.

-إعادة تنظيم مراكز الانتخابات في البلديات المختلطة[3].

وكان من أهدافها:

-توحيد وتنسيق جهود المنتخبين المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس والمندوبيات والغرف التجارية من أجل الدفاع عن مصالح السكان الذين انتخبوا[4].

-التحقيق الفعلي والعملي للإندماج مع فرنسا كمرحلة أولى من مراحل الاستعمار[5].

-احترام الحضارة الإسلامية واللغة العربية.

---

[1] عبد الرشيد زروقه، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913-م1940**، ط1، دار الشهاب لبنان، 1999، ص60-61

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص377

[3] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص14

[4] علي كافي، نرجع السابق، ص45

[5] عبد الرشيد زروقة، المرجع السابق، ص61

-القضاء تماما على نظرية التفوق العنصري.

-إن سياسة المساواة في الحقوق هي الوحيدة القادرة على ضمان مستقبل مشترك

-يجب أن يصبح الشباب الجزائري هم النواة التي تنقل المجتمع الإسلامي القديم إلى مجتمع متحضر لديه سلاح علمي حتى يتماشى مع المجتمعات الأوروبية الحديثة[1].

وقد استمرت إتحادية المنتخبين في نشاطها إلى غاية سنة 1941م تاريخ صدور قرار حلها وعدم اعتراف الإدارة الفرنسية الاستعمارية بوجودها وقد سجلت في نفس السنة انسحاب فرحات عباس منها والذي سيكون له شأن كبير من خلال نشاطه المكثف مع الحلفاء ونشره للبيان الجزائري المشهور في شهر فيفري 1943م التيار إتحادية المنتخبين بدأ بالمطالبة بتحقيق المساواة بين الجزائريين الذين يمثلون الأغلبية وبين الأقلية الأوروبية المستعمرة ثم تطور إلى المطالبة بالتجنس والإندماج مع الفرنسيين وهي محاولة التي فشلت فشلا ذريعا بسبب الفوارق الجوهرية بين الجزائريين والأوربيين من جهة ورفض كلاهما لهذه من جهة أخرى فشكل هذا التيار حلقة من حلقات النضال السياسية الجزائري في مواجهة النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر[2].

3 صحافة الإتجاه الإدماجي: ومن أبرزها

جريدة التقدم: أسسها ابن التهامي استبط المتسيسين من الإندماج المعروفين بالنخبة وقد ظهر عن صفحاتها خلال العشرينيات فرحات عباس حيث نشر المقالات التي جمعها فيما بعد في كتاب باسم **"الشاب المسلم"**[3] و**"صوت البسطاء"** كانت تصدر في الجزائر العاصمة من سنة 1922م إلى 1939م وهي مجلة نصف شهرية تربوية اجتماعية وكانت لسان حال جمعية المعلمين الجزائريين ويتلخص برنامج عملها في أنها تصدر من أجل رفع

[1] ناهد ابراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الاسكندرية 2011م ص149

[2] مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954م**، دار الطليعة، د م ن، 2003م، ص26

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م**، ج5، ط1، الدار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص265

مستوى الجزائريين ذوي الثقافة الفرنسية الوفاق الفرنسي الجزائري مجلة أسبوعية كانت تصدر لقسنطينة 1934-1939م للدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين وأسسها الدكتور ابن جلول وأصبحت إبتداء من سنة 1936 الصحية الرسمية لإتحاد النخبة المسلمة لفروع قسنطينة وقد كان عباس فرحات وعزيز كسبوس من بين محررها النجاح كانت تصدر في قسنطينة 1920-1939م وتوقفت ثم دخلت مرة أخرى سنة 1945م وكانت جريدة أسبوعية ثم أصبحت يومية وكان يرأس عبد الحفيظ ابن الهاشمي وتضم الأخبار والمقالات السياسية والأدبية والدينية والاجتماعية ويعتبرها المثقفون الجزائريون أحد الإنجازات التي حققت الصحافة في بلادهم[1]، **"الميدان"** جريدة عربية صدرت بقسنطينة سنة 1938م لتؤيد سياسة الدكتور ابن جلول الإندماجية وكانت جريدة أسبوعية واستمرت حوالي سنتين وكان يرأس تحريرها محمد الحسن الوارزقي وكان للإندماجيين صحف من نوع آخر وهي صحف يقودها عادة متجنسون وكانوا يتبنون فيها إعادة التقارب مع الفرنسيين والعيش معهم تحت الراية الفرنسية ومن ذلك صوت المستضعفين لسان حال للمعلمين من أصل أهلي كانت تصدر بين 1920-1939م ويحررها قدماء الخريجين من المدارس الفرنسية أسسها فرحات عباس وتطالب بالإندماج الكامل في فرنسا صوت الأهالي أنشاها الزناتي في قسنطينة 1929م وجعل لها عنوان فرعي يعبر عن **الإتجاه الإدماجي** وهو جريدة **الإتحاد الفرنسية الإسلامي** وكانت أسبوعية تدافع عن المنتخبين وتدعو إلى التسامح والعيش مع الفرنسيين وتقف ضد التيار العربي والإسلامي وضد الحركة الإصلاحية[2]،

4 أهم قادة الاتجاه الادماجي:

أ- محمد الصالح بن جلول:

[1] عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في الجزائر 1954-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائري، م1985، ص ص 43-45-37

[2] أبو القاسم سعد الله، نفسه، ص166

ولد محمد الصالح بن جلول[1] في منطقة الأوراس عام 1894م في منطقة الشرق الجزائري أتم تعليمه بالثانوي بقسنطينة وكان يحصل باستمرار على منح دراسية بعدها درس في جامعة الجزائر وهنالك نال شهادة الدكتوراه في الطب عام 1924م وتم تعليمه الجامعي بباريس وينحدر من عائلة برجوازية[2] وبعد ذلك قام ببعض النشاطات إلى انتخابات المحلية والصحافة وقد أعجب ابن جلول إلى حد ما بالأمير خالد أكثر من إعجابه بابن التهامي[3].

بدأ ابن جلول ممارسة السياسية منذ العشرينيات حين أصبح مستشارا بالمجلس البلدي وظهر منذ البداية يدافع عن النخبة المثقفة بإعتباره من عائلة غنية وتلقى تعليما عاليا باللغة الفرنسية ومع مطلع القرن العشرين وبالأخص في فترة الثلاثينيات برز نجم ابن جلول بترأسه فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين ودعوته الصريحة إلى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كل المجالات كالخدمة العسكرية العمل وكان يكتب مقالاته في جريدة التقدم لسانه حال الفيدرالية[4].

لعب دورا هاما في أحداث قسنطينة في أوت 1934م ولعب أيضا دورا أساسيا في الدعوة والتحضير إلى عقد المؤتمر الإسلامي سنة م1936 وكان رئيسا للوفد الذي سافر إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر وأنشأ سنة 1938 م التجمع الفرنسية الإسلامي الجزائري وحافظ على منصبه كنائب متميز بعد الحرب العالمية الثانية وعند إندلاع الثورة التحريرية لم يظهر موقفا صريحا رغم مشاركته في توقيع عريضة النواب بعد هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 م والمؤكدة على أن سياسة الإدماج لم يعد لها معنى وبهذا

[1] (انظر الملحق رقم04 ص 107)

[2] صفصف هواري، سافر فتيحه، **الدكتور محمد الصالح ابن جلول ونضاله السياسي داخل النخبة الإندماجية ما بين 1930-م1956**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج13، ع2، 11 ديسمبر 2021م، جامعة سيدي بلعباس، ص206

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص354

[4] آسيا تميم، المرجع السابق، ص87

اختفى عن الحياة السياسية بعد الاستقلال إلى غاية وفاته سنة 1986 بقسنطينة[1]، شغل ابن جلول منصب مندوب بلدي ومندوب عام وقد بدأ دوره السياسي في الوضوح عقب الاحتفالات الفرنسية بالعيد المئوي للإحتلال وكان لا يميل إلى العنف أو الثورية وإنما كان نموذجا للسياسي المتحضر[2].

ب- فرحات عباس:

ولد فرحه عباس[3] في 24 اكتوبر 1899م في بني عافر في الدوار الذي كان يعمل فيه والده القائد والتابع لبلدية الشحنة حاليا بلدية الطهير المختلطة ولاية جيجل وقسنطينة سابقا فهو ابن قائد عرف عنه الورع والتقوى ومساعدة أبناء منطقته وكان يتعامل الند للند مع الإدارة الاستعمارية عكس قياد زمانه[4]، فوالده هو السعيد ابن أحمد عباس أما أمه فهي معزة مسعودة عاشوراء بنت علي[5]، فولده في أسرة متكونه من 12 طفل وسبع بنات وهن: فاطمة، بهجة، الظريفة، يمينة، زكية، عائشة، حورية، وخمس ذكورهم: عمار، أحمد، فرحات، المكي، محمد، الصالح عبد الحميد[6]، تتميزت هاته الأسر بأنها محافظة ومتمسكة فإلى جانب الأب والأم والإخوة كانت تضم كذلك الجد والجدة[7]، وتلقى دراسته الابتدائية في جيجل ثم إلتحق بالتعليم الثانوي قسنطينة وواصل التعليم الجامعي في فرع الصيدلة بالجزائر

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص430

[2] عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية جذورها تطورها اتجاهاتها 1914-1954**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خده، 2008-2009، ص261

[3] (أنظر الملحق رقم 05 ص 108)

[4] علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، ط2، منشورات شاله، الجزائر، 2009 ص03

[5] رمضان عثماني، **الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية 1919-1954** أطروحة لنيل شهاده الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2019-2020 ص238

[6] عز الدين معزه، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000** أطروحة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، 2009-2010 ص85

[7] عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927-1963**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص2

العاصمة[1]، وبدأ حياته السياسية صغيرا عندما كان طالبا وكان من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في الجزائر حيث كان طالبا وألف كتابه الشاب الجزائري وتخرج من الكلية المختلطة للصيدلة والطب بالجزائر عام 1935م وكان يقيم في نهج Roland de busses في محيط ثقافي علمي ثم انتقل إلى سطيف وبدأ نشاطه بالتضامن الاجتماعي وحصل على نتائج مادية جد مرضية واوجد صلات بين عامة الأهالي وبرجوازية المدن ومن خلال هذه التجارب والقراءات كون نفسه بنفسه وتوصل الى بعض النتائج التي أصبحت ثوابت سياسية في نظره وفعلا أصبح عباس مناضلا سياسيا عنيدا ومهيجا للجماهير وهذا وصف له من أحد زملائه الأوروبيين في الكلية إذ يقول عن: "

Pharmcien de son état , mais jeune turc : au fond de cour tant de flacons il agita qu' il en deuint agitaeur »

كما كان للطالب فرحات عباس من نشاطا طلابيا كبيرا فانتخب عام 1926م رئيس لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين وأصبح في عام 1927م نائب ثم رئيس لجمعية الطلبة المسلمين في شمال إفريقيا وفتح له أبوه صيدلية بمدينة سطيف في عام 1933م[2]. ولعب دورا مرموقا سواء في المطالبة بإندماج الجزائر مع فرنسا أو المشاركة في حرب التحرير والدعوة إلى استقلال الجزائر فكان يطالب بإندماج الجزائر في فرنسا وتمثيل الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأوروبيين والمسلمين[3] وتقدم إلى الانتخابات البلدية والجهوية كان نائب فيها جميعا ومن مؤسسي رابطة النواب وانخرط في صفوف الجيش الفرنسي عند قيام الحرب العالمية الثانية ضد ألمان الفاشية وفي سنة 1943م حرر مع جماعة من السياسيين مذكرة البيان التي وقع عليها كل النواب الجزائريين وكل الشخصيات السياسية وفي نفس السنة أسس حزب أحباب البيان والحرية

[1] بن يوسف بن خده، المرجع السابق، ص78

[2] آسيا تميم، المرجع السابق، ص148

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية ونهاية 1962م**، دار غرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص232

وألقي عليه القبض يوم 8 ماي 1945م حتى مارس م1946 ونقل إلى السجن العسكري بقسنطينة وبعد خروجه من السجن أسس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبعد قيام الثورة التحريرية إلتحق بصفوفها[1].

كما تولى مناصب عليا في الثورة تعين عضو مجلس الوطني للثورة أثناء مؤتمر الصومام 1956 ثم عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957م ليصبح فيما بعد أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقته في 19 سبتمبر 1958م ليعلن بنفسه عن ميلاد الجمهورية الجزائرية وأصبح أول رئيس للمجلس الشعبي الوطني في عام 1963م وانقطع عن العمل السياسي ليهتم بالتأليف والكتابة ومن بين أهم مؤلفاته ليل الاستعمار، تشريح حرب الشاب الجزائري، وتوفي يوم 24 ديسمبر 1985، عن عمر يناهز 86 ودفن بمربع الشهداء بمقبرة العالية[2].

المبحث الثالث: نخب التيار الإصلاحي:

1- جذوره:

تعود أصوله إلى أفكار حمدان خوجه وأعمال الأمير عبد القادر وكتابات ونشاطات الشيوخ عبد القادر المجاوي الونيسي وابن السمايه وابن الموهوب ومحمد الطفيش وحتى جهاد الأمير خالد الذي ساهم في الإعداد لتبلور هذا الإتجاه وقد تبنى كل تلك الأفكار والمشاريع بعض طلبة العلم والمتأثرين بحركتي الإصلاح الديني والجماعة الإسلامية كعبد الحميد بن باديس 1889-1940م والبشير الإبراهيمي والإصلاح الديني والجامعة الإسلامية ومبارك الميلي والطيب العقبي وابراهيم بيوض ومحمد الطرابلسي وآخرون، وحاولوا تحقيقهما بوسائل دينية وتربوية واجتماعية وإعلامية وقد مثل هذا الإتجاه الإصلاحي في الجزائر جمعية علماء المسلمين الجزائريين[3].

---

[1] علي تابليت، المرجع السابق، ص4-5.

[2] آسيا تميم، المرجع السابق، ص ص155- 156

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص366

2- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تأسيسها:

تعود فكرة إنشائها مبدئيا إلى عبد الحميد ابن باديس الذي نادى بتكوين حزب ديني منذ نوفمبر 1925 م بعد إنشائه لمجلة **"المنتقد"** 1924م لذا فإن الإصلاح الديني في الجزائر أسبق من وجود الجمعية وكان السبب المباشر لإنشائها هو احتفال فرنسا بالذكرى المئوية للإحتلال وما صاحب ذلك من مظاهر الإهانة للمقومات الإسلامية كطمس المساجد وتحويلها إلى كنائس وإنكار للأمة الجزائرية وتاريخها والقضاء على اللغة العربية ومضايقة المدارس والزوايا التي تمنح تعليما دينيا[1] .

فبرزت إلى الوجود رسميا في 5 ماي م1931 وقد اتخذت وكرا لها في بداية تكوينها نادي الترقي الذي أسس بالعاصمة في عام 1926م فكانت تعقد فيه اجتماعاتها وتقيم مؤتمراتها السنوية وتمارس فيه نشاطها العام[2]، وقد ضمت 72 عالما جزائريا من مختلف أنحاء القطر الجزائري ومن مختلف الاتجاهات الدينية[3]، واجتمع بنادي الترقي بعاصمة الجزائر 72 عالما أجاب للدعوة خاصة من لجنة تأسيسيه متألفه من جماعة من فضلاء العاصمة عمدها السيد عمر بن إسماعيل وكان غرض هذه الدعوة هو تأسيس جمعية العلماء المسلمين وقد لبى الدعوة كتابه بالقبول والإعتذار نحو 50 عالما فوضعوا القانون الأساسي للجمعية وعينوا لرئاسة المؤقته الشيخ أبا يعلي الزواوي والكتابه الأستاذ محمد الأمين العمودي ووضع القانون وتلاه كاتب الجلسة على مرؤوس الأشهاد فأقرته الجمعية

---

[1] الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص24

[2] رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط4، الجزائر، 1981، ص67

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945،م** ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، 1992، ص83

العمومية بالإجماع وتم انتخاب الهيئة الإدارية والتي كانت كالتالي فأنتخب للرئاسة الأستاذ عبد الحميد بن باديس ولنيابة عنه الأستاذ محمد البشير الإبراهيمي وللكتابة العامة الأستاذ الأمين العمودي ولمساعدته الأستاذ الطيب العقبي ولأمانة المال الأستاذ مبارك الميلي ولمساعدته الأستاذ إبراهيم بيوض[1]، وإتخذت الجمعية شعارا لها الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطنا[2]. وأعلن مؤسسة الجمعية في شهر مارس م1931 بأن الجمعية هي جمعية الدينية صرفة تاب أي تدخل في المناقشات أو الشؤون ذات الطابع السياسي[3]، إذ جاء في المادة الثالثة من قانونها الأساسي أنه لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية[4].

2 أهدافها:

- جمع طائفة العلماء للتعاون على نصح الأمهة وإرشادها لما فيه منفعة دينها ودنياها
- إحياء الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية والتصدي لدعاة الفرنسية والإندماج
- إظهار التمايز بين الجزائر كأمة ذات تاريخ وحضارة وإنتماء وبين الفرنسيين كأمة منفصلة لا علاقة لها بالشعب الجزائري[5].
- تربية النشأ وفق التعاليم الإسلامية الصحيحة مستلهمة أفكار الاصلاحي الشيع محمد عبدو
- تطهير العقيدة من البدع والضلالات التي أحدثها رجال الطرقية في الدين الإسلامي

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الأمام محمد البشير الإبراهيمي 1929-م1940**، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص71

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص369

[3] علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر**، دار الحكمة، الجزائر، م2007، ص155

[4] عبد القادر الخليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962م**، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن، 2010، ص92

[5] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، الدار العثمانية، الجزائر، 2023، ص147

- محاربة الجهل والآفات الاجتماعية كالميسر والخمر وكل ما يحرمه الشرع وذلك بالرجوع إلى السلف الصالح[1].
- تلقين اللغة العربية وإحيائها والمحافظة عليها وترقيتها.

ويمكننا في هذا الصدد الاستشهاد ببعض التصورات والتحاليل لتأكيد عمق الاختلاف بين المحللين حول جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ففرحات عباس يرى أن أهداف الجمعية كانت في الصراع ضد المرابطين أدانة الاستعمار، وتكوين إطارات الثقافة العربية ومن جهة أخرى فإن المؤرخ شارل أندري جوليان يرى أن جمعية العلماء المسلمين تأسست لتطهير الدين الإسلامي مما علاقة به من الخرافات[2]، وأما السيد جوزيف ديبارمي رأى سنة 1932 م أن أهداف الجمعية تتمثل في: فهم لغة القرآن والعودة إلى الثقافة الإسلامية القديمة، واعتباري المغرب العربي كقلعة للعبقرية في وجه الغرب وتنقية وتبسيط الدين الإسلامي[3]، وقد تحدث أعضاء الجمعية عن أهدافها فيذكر الشيخ البشير الإبراهيمي أن الجمعية جمعية علمية دينية تهذيبة فهي بالصفة الأولى تدعو للعلم وهي بالصفة الثانية تعلم الدين والعربية وبالصفة الثالثة تدعو إلى مكارم الأخلاق[4]،

أما ابن باديس فقال أن الغرض من تأسيسها هو محاربة الخرافات والشعوذة التي عمت البلاد بسبب الطرقية والطرقيين وكذلك يرى الدكتور خير الله أبو علي السوري أن الجمعية بالإضافة إلى كونها دينية فهي تهدف إلى تثقيف وتهذيب المسلمين وتدعو القوم

[1] عمار عموره، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، ط1، الجزائر، 2002، ص172

[2] بوشيخي الشيخ، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962م**، ديوان المطبوعة الجامعيه، الجزائر، 2018، ص128-130

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنيةالحزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص86

[4] أسعد الهلالي، **جمعية علماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م**، أطروحة الدكتوراه العلوم في التاريخ المعاصرة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص32

إلى ترك الخرافات الدخيلة على الإسلام أما هدفها الثاني فقد كان استرجاع استقلال الجزائر وتكوين دولة عربية إسلامية[1].

3-أعمالها:

إن من أبرز أعمال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي تأسيسي وأنشائها للعديد من الصحف التي هي وسيلة من وسائل التعبير على رأيها وبث فكرتها الإصلاحية وتبليغ دعوتها إلى كل مكان وكان الإمام عبد الحميد ابن باديس قد استعان بوسيلة الصحافة قبل تأسيس جمعية العلماء فكون جريدة "المنتقد" سنة 1925 م وبعد 18 عددا عطلت مخالفتها الشهاب في نفس السنة لتكون لسان حال المدرسة الإصلاحية ثم قررت جمعية العلماء خوض ميدان الصحافة فأنشأت عدة صحف من بينها[2]:

أولا جريدة السنة النبوية: وهي جريدة أسبوعية صدرت باسم جمعية العلماء تحت إشراف رئيسها عبد الحميد ابن باديس وكان يرأس تحريرها الأستاذان طيب العقبي و السعيد الزهري وقد صدر العدد أول منها في 8 ذي الحجة 1351 وتوقف صدورها في شهر ربيع الأول عام 1352 هـ- 1353 هـ

ثانيا جريدة الشريعة المحمدية: جريدة أسبوعية صدر العدد الأول منها يوم الإثنين 24 ربيع الأول عام 1352 الموافق لـ: 7 جويلية 1933م بعد أن أوقفت جريدة السنة وكانت تصدر تحت إشراف ابن باديس ويرأس تحريرها الطيب العقبي والسعيد الزاهري ثم صودرت في 28 أوت 1933م.

ثالثا جريدة الصراط السوي: أسبوعية وأيضا لسان حال جمعية العلماء صدرت بتاريخ 11 سبتمبر 1933 يديرها ابن باديس وصاحب امتيازه أحمد بوشمال وعطلت في بداية جانفي 1934.

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية علماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945م**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص.ص99-101

[2] محمد خير الدين، **مذكرات الشيخ محمد خير الدين**، ج1، د د ن، الجزائر، 1985م، ص296

رابعا جريدة البصائر جريدة أسبوعية كان مديرها ورئيس تحريرها الشيخ الطيب العقبي والسعيد الزاهري وصاحب الإمتياز فيها الشيخ محمد خير الدين صدر العدد الأول منها في 27 ديسمبر 1935م واستمر صدورها حتى قيام الحرب العالمية الثانية وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت جريدة البصائر من جديد ولكن تحت إشراف الشيخ محمد البشير الإبراهيمي واستمر صدورها قرابة العشر سنين متوالية 1947-1956م وتوقفت في حرب التحرير الجزائرية[1].

ومن أعمال لها أيضا بناء المدارس فخرجت الجمعية عن الطرق التقليدية المألوفة في الكتاتيب القرآنية والزوايا المعروفة فجهزت مدارسها بوسائل عصرية حديثة ترغب الأطفال في تعلم دينهم ولغتهم وتزودهم بالمعلومات العصرية الحديثة فكانت لها أهمية عظيمة وحتى أنها تحولت إلى مزاحم ومنافس للمدارس الرسمية الفرنسية[2]، وكان فتح هذه المدارس مؤيدة بأموال شعبية حرة ومن بين المدارس الرائدة مدرسة التربية والتعليم التي أنشأها ابن باديس في قسنطينة في أوائل العشرينيات وقد خرجت من هذه المدرسة جيل جزائري كامل تحت إرشاد ابن باديس إضافة إلى المساجد التي لعبت دورا هاما في الإرشاد والتعليم وبقيت ميدان للوعظ والإرشاد الديني[3]، فكان يستعملها العلماء في دعوتهم الإنسانية الكريمة وفي وعظ ونصح مختلف طبقات الأمة[4]، وقد تتبعت في دروس الوعد والتذكير منهج السلف تذكر بكتاب الله، نشرحه وتستجلي عبره، وبالصحيح من سنة رسول الله صلى الله

[1] محمد خير الدين، نفسه، ص297

[2] محمد الطيب العلوي **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 م حتى ثورة أول نوفمبر 1954م**، ط1، دار البعث، الجزائري، 1985، ص115

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص398

[4] الفضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى الجزائر، 2009م، ص144

عليه وسلم، تبينها وتنشرها، وتدل الناس على سيرته العملية ومواعظ التآسي منها، ثم سير الصحابة وهديهم، ثم سير حملة السنة النبوية[1]،

وعندما لم تستطيع الجمعية أن تلقي مختلف طبقات الأمة وأهمها الشباب في المساجد حتى ولو كانت حرة مباحة، فشرعت في فتح الأندية بكل مدينة وبكل قرية مستجيبة للدعوة، ويجتمع فيها الشباب وغير الشباب يسمعون العلم، ويذكرون بالحياة وبالحرية، فلم يمض إلا القليل من الزمن حتى أصبحت هذه الأنديه تعد بالعشرات ثم بالمئات[2]، ومن اهم الأندية التي نشطت من خلالها جمعية العلماء نجد نادي الترقي الذي تأسس عام 1927م، إضافة إلى نوادي أخرى كنادي السعادة الذي تأسس سنة م1925 ونادي الإتحاد ونادي الإرشاد وكلها مؤسسات تعذيبية[3].

3 أهم قادة هذا الاتجاه:

أ- عبد الحميد بن باديس:

مولده:

ولد عبد الحميد ابن مصطفى بن مكي ابن باديس في ليلة الجمعة 4 ديسمبر 1889م في مدينة قسنطينة بالشرق الجزائري وكان الولد الأكبر لوالديه أما أبوه فهو السيد مصطفى ابن مكي ابن باديس من حملة القرآن الكريم ومن أعيان مدينة قسنطينة وقد كان عضو بالمجلس الجزائري الأعلى والمجلس العمالي لعمالة قسنطينة أما أمه فهي السيدة زهيرة بنت علي بن جلول من أسرة عبد الجليل المشهورة في قسنطينة بالعلم والحياة والجاه

[1] شهرة شفري، **الخطاب الدعوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دراسة مقارنة بين ابن باديس والإبراهيمي،** مذكرة مكمله لنيل شهادة الماجستير في الدعوة الإسلامية كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم أصول الدين جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص207

[2] الفضيل الورثلاني، المرجع السابق، ص145

[3] أسعد الهلالي، المرجع السابق، ص41

والثراء العريض وعائلة عبد الحميد ابن باديس عائلة مشهورة في الجزائر والمغرب العربي كله منذ قرون عديدة[1]،

تعلمه:

حفظ ابن باديس القرآن الكريم وهو في سن الثالثة عشر من عمره وبعدها تقدم ليصلي بالناس صلاة التراويح طيلة ثلاث سنوات متتابعة بالجامع الكبير، وفي سنة 1903م دخل الشاب في طور جديد من أطوار دراسته فإختار طريق سلفه وهو طريق العلم والجهاد، واختار له والده أحد شيوخ الصالحين من ذوي المعارف الإسلامية والعربية وهو الشيخ "حمدان الونيسي" فأخذ يعلمه مبادئ العربية والمعارف الإسلامية ويوجهه وجهة علمية أخلاقية[2]، ولما بلغ ابن باديس الخامس عشر من عمره زوجه أبوه بابنة عمه وانجب منها ولدا سماه "عبده إسماعيل" بتركا باسم الشيخ "محمد عبده" الذي زار الجزائر سنة 1903 م لكن الابن لم يعش طويلا فتوفي وهو في السنة 17 من عمره[3].

هاجر أستاذه "حمدان" إلى المدينة المنورة ولم يكمل التلميذ تعليمه بعد فسافر إلى تونس وإلتحق بجامع الزيتونة عام 1323هـ- 1908م وعمره حين ذاك "19" عاما، ليدرس هناك ثلاث سنوات نال بعدها شهادة التطويع ومكث سنة رابعة لتدريس بالزيتونة كما هو معمول به في مثل هذه المعاهد والجامعات وقد كانت دراسته في تونس من أجل إكمال تعليمه[4]، فأنهى تعليمه وهو في 23 من عمره فإكتسب علما أخلاقا عالية استمدها من الإسلام فكان شديد الوفاء والإخلاص والشجاعة وكان يتميز بالتسامح مع كل الأجناس[5].

---

[1] رابح تركي، المرجع السابق، ص160

[2] عمار الطالبي، **آثار بن باديس**، ج1، الشركة الجزائرية، الجزائر، 1968، ص74

[3] عبد الرشيد زروقه، المرجع السابق، ص81

[4] مازن صلاح مطبقاني، **عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي**، ط2، دار القلم دمشق، د ت ن، ص31

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص401

وبعد عودته من تونس سنة 1913م استقر في مدينة قسنطينة وشرع على الفور في إلقاء الدروس والعظات على رواد المسجد الكبير، إلا أنه منع من طرف الاستعمال من متابعة دروسه الدينية في كافة مساجد قسنطينة[1].

أساتذته:

أولا الشيخ محمد المداسي: وهو الذي حفظ على يده القرآن الكريم بمدينة قسنطينة وهو أول معلم لعبد الحميد ابن باديس.

ثانيا الشيخ ابو حمدان الونسي: وهو الأستاذ الذي تلقى عليه دراسته الإبتدائية في اللغة العربية والثقافة الإسلامية بمدينة قسنطينة قبل أن يسافر إلى الدراسة في جامع الزيتونة بتونس سنة 1908م[2]. ومن أساتذته أيضا الشيخ "الأخضر بن الحسين" الذي درسه بجامع زيتونه وأخذ عنه دروس في المنطق والتفسير وهناك عدد كبير من العلماء الذين درسوه بجامع الزيتونة.

رحلته إلى الحجاز وأقطار المشرق العربي:

هاجر إلى الحجاز وإلتقى بعدد كبير من العلماء ومفكري العالم الإسلامي فإلتقى بأستاذه، "حمدان الونيسي" وبالبشير الإبراهيمي وربطت بينهما صداقه قوية ولازما بعضهما البعض طيلة الثلاث أشهر قضياها في دراسة أوضاع وطنهما، وقبل عودته إلى الجزائر زار سوريا ولبنان وزار أيضا الأزهر الشريف بمصر[3].

عودته إلى الجزائر:

عاد ابن باديس إلى وطنه الجزائر الذي كان يعاني تحت سيطرة الاستعمال الفرنسي فشرع في الحفاظ على الإسلام وتنقيته من الخرافات، وإحياء اللغة العربية، وبهذا أسس هو

---

[1] نبيل أحمد ملاسي، **الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة، د م ن، 1990، ص92

[2] تركي رابح، المرجع السابق، ص163

[3] محمد بهي الدين سالم، **ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير**،ط1، دار الشرق، القاهرة 1999 ص32-33

ورفاقه جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931م وكان الهدف منها جمع شمل علماء دين الأمة بهدف تنسيق الجهود فيما بينهم لتحقيق الإصلاح الديني[1]، وأوحى بفكرة إنشاء الكشافة الإسلامية الجزائرية في عام 1933م وكان هدفها تربية النشئ على حب الوطن والدين وزد على ذلك أنه قام بإنشاء المدارس الحرة بفضل أمواله وتبرعات الشعب، وأصدر عدة صحف أبرزها "المنتقد" التي ظهرت في عام 1925م[2]، فالشيخ عبد الحميد ابن باديس استعمل كل الوسائل والأساليب لنشر أفكاره الإصلاحية والوطنية في صفوف الشعب الجزائري بل كان وراء إنشاء نوادي لكرة القدم، وفرق مسرحية وموسيقيه والهدف منها ترقية الشعب وإخراجه من الإنحطاط، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939م طلبت منه السلطات الفرنسية اصدار بيان مؤيد لفرنسا فرفض ذلك وبهذا وضع تحت الإقامة الجبرية في منزله في قسنطينة[3]

وفاته:

جاءه الأجل المحتوم وانتقل إلى الرفيق الأعلى في مساء الثلاثاء 8 ربيع الأول 1359 هـ الموافق لـ 16 أفريل 1940م فتحركت قسنطينة بأكملها لتشجيع جنازته وكان يوما مشهودا في ظروف قاسية، ودفن في روضة أسرته بحي الشهداء قرب مقبرة قسنطينة[4] تاركا وراءه عده مؤلفات من أبرزها:

- تفسير ابن باديس في مجالس التذكير.
- من الهدى النبوي.
- رجال السلف ونساؤه.
- عقيده التوحيد من القران والسنة

[1] اسيا تميم، المرجع السابق، ص61-64

[2] اسيا تميم، نفسه، ص65-66

[3] اسيا تميم، نفسه، ص67-68

[4] عمار الطالبي، المرجع السابق، ص95

- أحسن القصص.
- رسالة في الأصول.
- مجموعة كبيرة من المقالات السياسية والاجتماعية.
- مجموعة خطب وفتاوى[1].

ب- البشير الابراهيمي:

مولده وتعليمه:

اسمه الحقيقي محمد ابن البشير ابن عمر طالب[2] ولد في 14 جويلية 1889م في أسرة من المتعلمين بأولاد إبراهيم في البلدية المختلطة ريغا "سطيف" ومن هنا جاء اسمه الإبراهيمي[3]، ولد في بيت أسس على التقوى ومن بيوت العلم والدين، وقد أتم حفظ القران على يد عمه الشيخ المكي الإبراهيمي الذي اكتشف مواهبه المبكرة، وكان له الفضل الأكبر في تربيته وتكوينه وحتى جعل منه ساعده الأيمن في تعليم الطلبة[4]، كما كان يتمتع بذاكرة قوية جدا فاستوعب الكثير من أمهات الكتب في اللغة والنحو والفقه والتاريخ، وعندما بلغ 14 من عمره توفي عمه الأستاذ فاضطر إلى أخذ مكانه في التدريس تلاميذه لمدة ست سنوات، وعندما بلغ السن العشرين من عمره استدعي لاداء الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الاستعماري فهرب متخفي خارج البلاد فذهب إلى مصر وبقي فيها مدة ثلاثة اشهر وواصل الإبراهيمي تعلمه في المدينة المنورة على يدي العالمين الجليلين الشيخ "العزيز الوزير التونسي" والشيخ "حسين أحمد الفيض ابادي الهندي[5]. وأقام في المدينة المنورة

[1] محمد بهي الدين سالم، المرجع السابق، ص38

[2] (انظر الملحق رقم 6 ص109)

[3] عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-م1962**، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص20

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص9

[5] اسيا تميم، المرجع السابق، ص69

وتزوج هناك، وإلتقى بابن باديس[1]، وفي سنة 1917م توجه إلى سوريا حيث استقر ودرس وتخرج على يديه تلاميذ، إضافة إلى أنه حصل على معرفة واسعة بالأدب العربي والحضارة الإسلامية ولا شك أنه تأثر بعمق حركة الجامعة الإسلامية وبالحركة السلفية التي كانت تدعو إلى العودة إلى المنابع الصافي للإسلام وهي القران والحديث وتقاليد السلف الصالح[2]. بحلول عام 1920م عاد بشير الإبراهيمي إلى أرض الوطن وإلتقى مجددا مع ابن باديس وبدأ يحارب الخرافات والشعوذة التي نشرها عملاء الاستعمار، وشرع يجوب القرى والمداشر لنشر الفكرة الإصلاحية وبعد (10) عشر سنوات من العمل الدؤوب دعى الشيخان ابن باديس والإبراهيمي الجزائريين إلى إنشاء تنظيم يجمع العلماء وينسق جهودهم من أجل الحفاظ على الإسلام وتم الإعلان عن تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931 برئاسة ابن باديس ونائبه الإبراهيمي له وبعد وفاة ابن باديس أصبح رئيسا لها[3]، لمدة ثلاث سنوات وهو في السجن وبعد إطلاق سراحه عام م1943 وأصبح قائدا للحركة الدينية والعلمية والثقافية في الجزائر فقام بتأسيس النوادي والمدارس والمساجد، وقد زج به في السجن مرة ثانية بعد أحداث 8 ماي 1945م وبعد إطلاق سراحه سنة 1946م استأنف نشاطه من جديد بعث جريدة البصائر من جديد في السنة الموالية بعد أن توقفت أثناء الحرب[4]. وعندما اندلعت الثورة التحريرية عام م1954 شارك فيها وهو في الخارج فأرسل نداء إلى الشعب الجزائري عبر إذاعة "صوت العرب" يدعوه للإلتحاق بالجهاد لطرد الاستعمار الغاشم[5].

[1] عاشور شرفي، المرجع السابق، ص20

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص393

[3] اسيا تميم، المرجع السابق، ص70-73

[4] أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص11-12

[5] اسيا تميم، نفسه، ص76

وفاته:

توفي الشيخ البشير الإبراهيمي يوم 20 ماي 1965م فودعته جموع الشعب التي جاءت من مختلف أنحاء البلاد إلى مأواه الأخير بمقبرة سيدي محمد بالعاصمة تاركا عدة مؤلفات من بينها[1]:

- شعب الإيمان
- حكمة مشروعية الزكاة في الإسلام
- أسرار الضمائر العربية
- كاهنة الأوراس

وجمعت مقالاته بمجلة البصائر في كتاب عيون البصائر وله أيضا ملحمة شعرية في تاريخ الإسلام تضم نحو 36,000 بيت[2].

وختاما لما سبق ذكره في هذا الفصل نخلص إلى القول بأن الساحة السياسية في الجزائر شهدت في هذه الفترة 1914-1954 ظهور عدة نخب وتيارات سياسية منها التيار الاستقلالي والتيار الادماجي والتيار الإصلاحي.

[1] اسيا تميم، نفسه، ص79

[2] رمضان عثماني، المرجع السابق، ص214

الفصل الثاني:

أهم المشاريع الفرنسية الصادرة ما بين 1914-م1954

- المبحث الأول:إصلاحات 04 فيفري 1919 م
- المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936 م
- المبحث الثالث: القانون الخاص 1947م

لقد أدى انشار ونمو الوعي الوطني والروح الوطنيه لدى الشعب الجزائري وكذا ضغوطات الحركه الوطنيه الى شروع فرنسا في اصدار عده قوانين ومشاريع اصلاحيه في الجزائر وهذا كله من أجل ابقاء الجزائري تحت حكمها وسيطرتها فما هي هذه المشاريع التي أصدرتها فرنسا؟

المبحث الأول إصلاحات 4 فيفري 1919م

اسبابها ودوافعها:

هناك جملة من الأسباب والدوافع التي عجلت ببروز الإصلاحات الفرنسية وهي ضغوطات الحركة الوطنية الجزائرية بأشكالها المسلحة والمطلبية والجدير بالذكر أن وفودا مختلفة قديمة ما بين سنة 1900و1915م إلى تشكيل لجنة جديدة في مجلس الشيوخ لدراسة المشكلة الجزائرية ووعدت اللجنة بأنها ستدخل إلى الجزائر فكرة "العدالة والحرية"[1]

وفي نفس الوقت كانت هناك ضغوطات خارجية على الفرنسيين من أجل الإصلاح في الجزائر ومن هذه الضغوطات الدعاية الألمانية والدعاية العثمانية وثورة العربي في الشرق الأدنى والثورة البلشفية وانتصارات الأقليات المضطهدة في أوربا ووقع مبدأ تقرير المصير والأحوال العامة التي خلفتها الحرب[2]

ظهور نخب جزائرية تطالب برفع المظالم وبالتسوية في الحقوق وتندد بمساوئ النظام الاستعماري أمثال عمر بوضربة وعباس حمانة الذي اغتاله الاستعمار غدرا ومحمد بن رحال وإضرابهم ثم أصبحت القضية منتشرة في فرنسا[3].

وأكثر من ذلك كان هناك بعض الليبراليين والإنسانيين والعاطفين على الجزائريين من الفرنسيين فكانوا يلحون من أجل الإصلاح في الجزائر خلال السنوات 1900-1914م وكان

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص67

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص257

[3] أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، شارع عدلي باشا، القاهرة 2001 ص161

من بين هؤلاء: كليمانصو[1] جونار وليغ أنذر بعضهم بأنه إذا لم تقم فرنسا بإصلاحات فإنها ستواجه إيرلندا في الجزائر.

مناداه الصحفي والجمعيات الفرنسية بالإصلاح واستنكرت القوانين الاستثنائية في الجزائر قبل الحرب ومن بينها **"لوطان"** و **"المجلة الأهلية"** التي كان يديرها بورداري وجمعية حقوق الإنسان.

كما دفع المهاجرون الجزائريون ودعاية حركة الجامعة الإسلامية فرنسا إلى الإصلاح

بالإضافة إلى التطورات السياسية بعد ثورة تركيا القناة والحرب الليبية قد أقنعت فرنسا أن الوقت ناضج للإصلاح في الجزائر.[2]

ثورة الشريف حسين 1916م وبلورة أفكار التحرير والاستقلال العربي وكان لبعض جزائريين المساهمة فيها منهم الشيخ العقبي الذي رجع إلى الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ح ع 1

مشاركة الكثير من الشبان الجزائريين في ح ع 1 وكان العديد منهم مكره بسبب قانون التجنيد الإجباري 1912م الأمر الذي دفعهم بالتذمر والرفض والمطالبة بالسلم وتحرير شمال إفريقيا.

كما ظهرت صحافة تثير الجدل حول القضايا وطنية ومطالب جزائرية مثل جريدة الهلال والراشدي وقد أحدثت هذه الصحف نقلة نوعية في الأفكار وأرسلت بداية جديدة في الثقافة السياسية التي جسدتها النخبة الجزائرية في تقييمها للعرائض للحكومة الفرنسية.

إزدياد الضغط الوطني في الداخل وشيوع روح التحرر وعودة أعمال العنف وبروز حركات تمردية عديدة في جهات مختلفة من الوطن خلال فترة الحرب العالمية الأولى كثورة

[1] كليمانصو جورج سياسي ورجل دولة فرنسي رأس الوزراء مرتين كما لقب بالنمر وصانع التحرري لمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج5، ط2، الدار الفارس، عمان، 1990، ص138

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص259

بني شقران في ضواحي معسكر بالغرب وثورة عين بسام بالوسط وثورة الأوراس في الشرق وثورة الهوقار في أقصى الجنوب[1].

2 محتوى إصلاحات 4 فيفري 1919م

تعتبر سنة 1919م سنة بارزة في تاريخ الاستعمار بالجزائر ففي هاته السنة صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين وهو القانون المعروف باسم قانون 4 فيفري 1919م أصدره البرلمان الفرنسي تحت دفع وإلحاح من جورج كليمانصو رئيس وزراء فرنسا ذلك الوقت وبعض المعتدلين من النواب الذين اعتقدوا أنه بهذا التعديل الخفيف الذي أدخلوه على وضعية بعض الشرائح من الجزائريين كانوا قد كافئوهم على مساهمتهم وجهدهم في الحرب في صفوف القوات الفرنسية وقانون 4 فيفري ينص على ما يلي:

- إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية[2].
- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية وتقصير نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس على الربع[3].
- إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب.
- إلغاء قانون الغابات الذي كان يمنع حق الرعي في الغابات ويفرض على الناس حراستها مجانا والغرامة الجماعية إذا ما حدث فيها حريق مهما كان السبب.
- السماح للمثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية[4].

---

[1] حموده ياسين، **أصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر**، فبراير 1919م مجلة القرطاس، ع4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينه 2، جانفي 2017، ص215-216

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص180-181

[3] عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، المرجع السابع، ص73

[4] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص78-79

- تسوية الضرائب بين سائر السكان فالجزائريون كانوا يدفعون أكثر من الأوروبيين وكانت عليهم إلى جانب ذلك ضرائب خاصة بهم[1].
- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الخاصة وأراضي القبائل الجماعية ومقاومة كل المحاولات الرامية إلى مواصلة تلك السياسة[2].
- يشترط القانون على الأهالي الجزائري لكي يحصل على الجنسية الفرنسية أن يتقدم بطلب يعلن فيه رغبته بالتخلي عن أحواله الشخصية الإسلامية ويجب أن تتطلب في صاحب الطلب الشروط التالية:
- أن يكون عمره 25 سنة.
- أن يكون عازبا.
- ألا يكون قد حكم عليه بجريمة أو جرد من حقوقه السياسية أو أتهم بعمل ما ضد فرنسا.
- أن يكون قد أقام في منطقة القولون سنتين على الأقل ويشترط أيضا فيه توفير الشروط التالية:
- أن يكون قدم في الجيش أو في البحرية ونال شهادة حسن السلوك من السلطات العسكرية.
- معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية
- أن يكون ملاكا في أحدى القرى أو الأرياف.
- أن يكون موظف لدى السلطات الفرنسية أو قبض أجره التقاعد منها.
- أن يكون قد انتخب للشغل منصب عام.
- أن يكون قد حصل على وسام فرنسي.

[1] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص162

[2] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص79

- أن يكون عمره 21 سنة ومولودا الأب جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية[1].
- أما بشأن الأهالي الذين يرفض بأن يصبحوا مواطنين فرنسيين فقد منحهم القانون حق التمثيل في المجالس الاستشارية في الجزائر بأعضاء منتخبين.
- فيما يتعلق بالتمثيل النيابي فقط زاد القانون عدد المقترعين فبعد أن كان العدد في السابق 15,000 أصبح الان 400,000 لكنه حدد شروط معينه يجب أن تتوفر في المقترع وهي:
- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية.
- حيازة الملكية أن يكون موظف بالدولة أو العمالة أو البلدية أو يتقاضى راتب تقاعدي من السلطات الفرنسية يحمل يحمل شهادة تعليمية من أحد المعاهد الفرنسية.
- يحمل وسام فرنسي.
- أن يكون قد نال جائزة من الفرنسيين[2].

وبالتالي فإن الأفراد القلائل الذين يحق لهم التصويت هم تلك المجموعة الصغيرة من المسلمين الذين خدموا الجيش الفرنسي أو حصلوا على أوسمة مقابل تقديم خدمات جليلة لفرنسا والذين يملكون أرضا أموالا وعندهم الولاء التام لفرنسا وبالتالي تسلمهم الشهادات حسن السيرة والسلوك وتظهر رضاها منهم[3].

3 الإيجابيات والسلبيات:

عندما ننظر إلى هذا القانون نرى أنه يحتوي على بعض الإيجابيات والسلبيات

أ- **الإيجابيات:** وتتمثل في:

- توسع القسم الانتخابي الجزائري.
- استرجاع العمل بنظام الجماعة.

[1] أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص70-71

[2] أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص72

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص217

- أعطى عطال الجزائري نلحق في المشاركةه في انتخاب رؤساء البلديات

ب-السلبيات: وتتمثل في

- والحق أن القانون 1919م كان غير ديمقراطي في الروح والحرف فقد أبقى على نظام القسمين الانتخابيين منفصلين جزائري (أهلي) وفرنسي فالأعضاء الجزائريون رغم أنهم يمثلون الأغلبية كانوا يمثلون بربع جملة الأعضاء.
- بالإضافة إلى ذلك فإن الانتخاب في البلديات المختلطة كان بطريقة غير مباشرة بينما كان في البلديات ذات الصلاحيات الكامل بطريقة مباشرة.
- ومن جهة أخرى فإن هذا التصويت كان خاص بالعملات الثلاثة المدنية في الشمال أما منطقة الجنوب التي كانت ما تزال تحت الحكم العسكري فإن هذا القانون لم يشملها
- ثم أنه قد فرق بين الرعايا الفرنسيين (الجزائريين) وبين المواطنين الفرنسيين بنفس الطريقة التي فرق بينهم بها قانون الجنسية لسنة 1865م
- كما أنه فشل في وضع حد لقانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.

وأخيرا أهمل قضية التمثيل الجزائري في المجلس الوطني الفرنسي[1].

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص275

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936م

1-ظروف صدوره

- أ- **الاحتفالات المئوية:**

تعد فترة الثلاثينيات منعطفا حاسما في الحياة السياسية في ظل السيطرة الاستعمارية المطبقة والتي أبانت عن أهدافها وتسلطها الاستعماري وتنفيذ رغبة الأقلية من الكولون يجعل الجزائر الفرنسية مستعمرة الأحلام، فيحول سنة 1930م احتفال الفرنسيون بمئويتهم باحتلال الجزائر حيث اعتبروا هذه السنة بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر ودخلوا القرن الثاني من احتلالها وهم في غمرة النشوة والسعادة معتقدين أنهم سيظلون فيها إلى الأبد، كما رفعوا شعارات معادية للإسلام[1]، وعوض أن تقوم الإدارة الفرنسية بمراجعة نفسها على ما ماضى به من سياسة استثمارية وتحسين ظروف السكان راحت تنبش الجراح واستغلت في هذه المرة فرصة مرور قرن لتجعل منه حربا نفسية وتحديا ساخرا لمشاعر المسلمين الجزائريين وإقامة احتفالات ضخمة تخليد الحدث الغزو وتجديدا للجراح والمآسي والمظالم والإنتهاكات التي إرتكبوها ظلما وعدوانا في حق الشعب الجزائري ومؤسساته وتحديا لمشاعرها وجرحها وآلامها ومعاناتها وتأكيدا لعزمهم على البقاء بقوة الحديد والنار وبحسب الوثائق التاريخية فإن الاستعدادات للاحتفال شرعت مع بداية العشرينيات وانطلقت في عام 1930م[2].

كما كلفت هذه الاحتفالات الخزينة الفرنسية ما لا يقل عن 130 مليون فرنك وكان هدفها هو الفرح بالاحتلال الذي قضى عن الدولة الجزائرية وقد دام هذا الاحتفال أكثر من ستة أشهر بدأ في جانفي وإنتهى فيه 5 جويلية تاريخ استسلام حكومة الداي وكان برنامج

---

[1] خميسة مدور، **إصلاحات ضائعة بين تماطل الحكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري 1936-1938م**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، ع7، الوادي جامعة الشهيد حمة اخضر، ص115

[2] سعدية بن حامد، **احتفالات مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر قراءة في الأسباب والنتائج**، مجلة البحوث التاريخية، ع4، جامعة المسيلة، 2020، ص157

الاحتفالات يشتمل على معارض واستعراضات ومحاضرات وألعاب وأفلام ومطبوعات وجوالات سياحية ومن بين الاستعراضات واحد يعيد كيفية دخول الجيش الفرنسي إلى العاصمة سنة م1830 وقد و وجهت الدعوات إلى الكثير من الشخصيات والصحف الأجنبية والفرنسية[1] .

وقد حضر هذه الاحتفالات رئيس الجمهورية الفرنسية بنفسه قاسطون دوميرق[2] gajton doumergue وكانت بالفعل احتفال الضخمة فتم فيها استعراض جيش إفريقيا الذي أعيد تكوينه وسافر رئيس الجمهورية مع العديد منها الاستقبالات كما تم تدشين نصب تذكارية في بوفريك والسيدي فرج، وعرض بحري كبير مع 66 سفينة، ومؤتمر لأغلب الشركات والمؤسسات الاستعمارية لإبراز الحصيلة الإيجابية للحضور الفرنسي وكان ذلك بالفعل أوج الاستعمار[3].

فهذه الاحتفالات لم تكن مقبولة وكانت ردود الفعل الجزائرية في مستوى الحدث إذ أعلنت مختلف التيارات الوطنية استنكاراتها لمثل هذه الاحتفالات وأبدى بعض الأعيان الموالين للإدارة الفرنسية امتعاضهم وأدى شعور الجزائريين بالإهانة إلى نمو وعيهم الوطني، كما إن دفع المنتخبون في تشديد لهجتهم للمطالبة بالمساواة الكاملة واستمر نجم شمال إفريقيا في تأكيد مطالبة الاستقلالية وولدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م لتأكد على الهوية الوطنية للأمة الجزائرية وفي هذه الفترة توسعت حركات النضال السياسي والاجتماعي بشكل ملفت وأقحمت الجماهير الشعبية في المعركة السياسية ومع ذلك فإن السياسة الفرنسية ظلت تتصف بالجمود والعجز عن معالجة المشاكل الجزائرية[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص306

[2] عبد الرحمن ابن ابراهيم العقون، مرجع سابق، ص305

[3] محفوظ قداش،**جرائر الجزائرية تاريخ اجزائر 1830-م1954**، تر: محمد المعراجي، مشورات ENEP الجزائر 2008م، ص271

[4] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص152

ب وصول الجبهة الشعبية للحكم:

لقد أدى تعاقب الحكومات الفرنسية وضعفها أمام سيطرة المستوطنين إلى عجز الإدارة الفرنسية عن حل المشكل الجزائري المعقد وبمجيء الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1996م عاد الأمل يراود الجزائريين خاصة وأن وعودها كانت سخية خلال أيام الحملة الإنتخابية[1]، فوصلت الجبهة الشعبية إلى الحكم يوم 04 يونيو 1936م برئاسة اليهودي *ليون بلوم(leon blon) [2] [3]، فالجبهة كانت تجمعا من أحزاب اليسار الفرنسية بل أن نجم شمال إفريقيا كان من بين المساهمين في التجمع الشعبي الذي مهد للجبهة فقد رأى فيها الجزائريون عهد الخلاص من رقبة القوانين الاستثنائية التي كانت مسلحة عليهم ومن الأزمة الاقتصادية التي كانوا يتخبطون فيها ومن الاستغلال البشعة الذي كان المعمرون يقومون به نحوهم وقد استقبلها شعراؤهم ونوابهم وعلمائهم وشبابهم ورجال السياسة منهم استقبال فجر بعد ظلمه وصحو بعد غيم.

فعند الحملة الانتخابية التي ولدت بعدها الجبهة الشعبية أكثر الاشتراكيون وغيرهم من أحزاب اليسار الفرنسي الحديث عن المساواة في الحقوق بالنسبة للجزائريين ووعودهم بالحرية واستنكروا أمام الرأي العام الاستعمار والامبريالية وكل أشكال الاضطهاد والتمييز ووقفوا ضد الرأس مالية الكبيرة التي كان على رأسها في الجزائر المعمرون (الكولون) والشركات الاحتكارية وكان كتاب اليسار الفرنسي قد نشروا الكتب والمقالات عن وضع الجزائريين البائس ودعوا إلى وجوب إحداث تغيير أساسي في العلاقات الفرنسية الجزائرية، وفعلا قد بدأت البشائر تدل على تنفيذ الجبهة لما وعدت به نظريا[4] .

---

[1] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص115

[2] ليون بلوم(leon blon) سياسي ورجل دولة فرنسي اشتراكي انضم إلى الحزب الاشتراكي وأصبح عام 1919 نائب في مجلس النواب للمزيد، أنظر عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، دار الهدف، بيروت، د ت، ص 564

[3] بشير بلاح، مرجع سابق، ص379

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930- 1945م**، ج 3، مرجع سابق، ص 28- 29

فقد أطلقت سراح المساجين وأوقفت جزئيا العدل بقانون الأهالي الاستثنائي وطبقت بعض القوانين الفرنسية على الجزائريين مثل: العمل بأربعين ساعة في الأسبوع ودفع الأجور أيام العطل والتنظيم النقابي والسماح بتنقل الجزائريين بين فرنسا والجزائر، وأهم ما طرحته الجبهة الشعبية في سوق السياسة الجزائرية[1] . هو إحياء وتبني مشروع قانون فيوليت الذي ظهر سنة 1931م إثر اجتماع لإحدى لجان مجلس الشيوخ برئاسة موريس فيوليت وكان محل نقاش في فرنسا منذ ذلك العام وأطلقت عليه اسم مشروع "بلوم فيوليت"[2].

لكن حكومة الجبهة الشعبية لم تدم طويلا فاستقالت وصعدت مكانها الحكومة الفرنسية الجديدة التي صعبت في مواقفها إتجاه الجزائريين وسنت عشية الحرب العالمية الثانية القوانين الاستثنائية التي تراقب تحركات الجزائريين وعليه لم يتحقق للجزائريين خلال عقد الثلاثينيات أي إصلاح يذكر وظلت السياسة الفرنسية تراوح مكانها على الرغم مما نهضت به الحركة الوطنية من نشاط زاخر[3].

2/ صدوره وأهم محتواه:

ظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30 ديسمبر 1936م مشتملا على ثمانية فصول و 50 مادة تتمحور حول العناصر التالية:

-إدماج الجزائر في فرنسا

-تمكين ما يقارب 25,000 من حملة الشهادات وبعض الموظفين وقدماء المحاربين وحملة الأوسمة والقياد.. من اكتساب الجنسية الفرنسية ومن الانتخاب في القسم الأول مع الفرنسيين دون إلزامهم بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية (ومعنى ذلك إبقاء أغلبية الشعب الجزائري على حالته وينتخب قسم منه فقط في القسم الثاني).

-القيام بإصلاح زراعي وتعليمي لصالح الأهالي.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945م)**، ج 3، مرجع سابق، ص29

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص379

[3] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 156

-إلغاء المحاكم الرادعة[1].

- زيادة التمثيل الجزائريين في المجالس البلدية الولائية .
- تمكين الجزائريين من انتخاب ممثليهم في البرلمان الفرنسي.
- إعطاء بعض مناطق الجنوب (المناطق العسكرية) الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة[2].

ومن بين فصوله نذكر :

- الفصل الأول: يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاثة بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبنية بالفقرات الآتيه: التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا في صورة نهائية ما عدا تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال حقوق السياسية.
- أولا : الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بارحوا الجيش برتبه ضابط.
- ثانيا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة (باش شاوش) او برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية مدة 15 عاما وبعد ان خرجوا منها وبايديهم شهادة حسن السيرة.
- ثالثا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين قضوا خدمتهم العسكرية وحصلوا جميعا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب.

[1] المحاكم الرادعة ظهرت في 29 مارس 1909م عرفت بالمحاكم الزجرية وذلك عوض عن المحاكم من الدرج الأولى العادية يرأسها الشيخ البلدية واحد ممثلي الإدارة بدلا من القضاة وتعرف أيضا بسلطة المحاكم الزجرية المختصة بالسكان الجزائريين فقط للمزيد أنظر: عبد القادر ولد أحمد، التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال المحاكم الردعية انموذجا، مجلة المفكر للدراسات السياسية القمعية ،ع6، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة، جوان 2019، ص 109

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 380

- رابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بأيديهم إحدى الشهادات العليا الآتية: شهادة التعليم العالي، بكالوريا، التعليم الثانوي وشهادة البروفي العليا والبروفي الثانوية وشهادة الدروس الثانوية وشهادة المدارس وشهادة الخروج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي أو التجاري وكذلك المتوظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمناظرة[1].
- خامسا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون المنتخبون بالحجرات التجارية والفلاحية أو المعنيون من طرف مجلس إدارة جهة اقتصادية ومن طرف الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري على الشروط المبنية في الفصل الثاني.
- سادسا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.
- سابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباش أغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم في مدة لا تقل عن الأربعة أعوام.
- ثامنا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحرزون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.
- تاسعا: العملة الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتبة نقابات العملة المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام[2]

الفصل الثاني :

إن مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون مائتي تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية وعندها تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام وستعين

[1] عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص 103

[2] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 104

الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية مائتي(200) فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون

وأن مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين على نفس الشروط آنفا 50 تاجرا أو صانعا أو عاملا من كل عمالة وأن الحجرات الفلاحية الثلاث ستعين كل واحد على نفس الشروط 50 فلاح[1].

الفصل الثالث:

إن الأحكام المنصوص عنها بقانون الثاني فبراير 1852م بفصليه 15و16 وكذلك كل عزل وقع إزاء أصحاب الوظائف المنصوص عليها بالفصل الأول بالمادتين 6 و7 وكذلك تشطيب الاسم من قوائم الأوسمة الشرفية والوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من القوائم الانتخابية[2].

الفصل الرابع:

يمكن بالنسبة لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة آنفا بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع والفقرة الخامسة من قانون 10 أوت 1927 م.

الفصل الخامس:

ليس ما تضمنه هذا القانون أي مفعول فيما مضى ولا ينطبق على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة[3].

---

[1] عبد الرحمن بن ابراهيم العقون ، مرجع سابق، ص 446

[2] عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، نفس مرجع، ص 447

[3] لمياء بو قريوه، **مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائرن**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة باتنة، الجزائر، ع 4، 4 ديسمبر 2012 ص326.

الفصل السادس:

ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة على حساب نائب لـ 70,000 ناخب مرسومة أسماؤهم أو قسم 20000 وكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون[1].

المبحث الثالث القانون الخاص (دستور الجزائر)1947م

1 تعريفه:

لقد صادق البرلمان الفرنسي عن دستور الجزائر تحت رقم 1853 /47 بتاريخ 20 سبتمبر 1947م ووقعه كل من الرئيس الفرنسي فانسان اوريول ورئيس الحكومه بول رمادي[2]، بأغلبية 322 صوت ضد أصوات النواب الجزائريين الذين قطعوا الجلسة ومعارضة الشيوعيين[3].

هذا وقد عرف المشروع الحكومي المذكور باسمla statut de làlgérie ونحن نعربه بعبارة قانون الجزائر التنظيمي أما عند غيرنا فله تسميات متعددة منها دستور الجزائر القانون، الأساسي قانون الجزائر ومهما كانت التسمية فإنه يبقى وثيقة لا يمكن القول عنها أنها جاءت بجديد للخروج من الأزمة السياسية أو لإمتصاص غضب النواب الجزائريين الممثلين للمجموعتين الانتخابيتين على حد سواء بل إن القانون جاء جامعا وملخصا لمحتويات المراسيم والقوانين والأمريات الاستعمارية التي فرضت على الجزائر منذ السنوات الأولى للغزو[4].

---

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 105

[2] أحمد مريوش، **محاضرات في تاريخ الجزائر1900-1954م**، ج2، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص423

[3] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 69

[4] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، منشورات إتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999 ص 117

2 أسباب صدوره:

هناك جملة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهوره هي:

_ النهاية المأساوية المترتبة عن مجازر 8 ماي 1945م وآثارها الوخيمة التي عمقت من جرح الجزائريين بل وزادتهم إصرارا على السعي قدما لتحقيق المكاسب الوطنية[1].

_ اثناء الصدور مشروع 1947 كانت وضعية الريف على حالها منذ فترة طويلة البؤس والاستغلال فوضعية الريف في الجزائر عموما لم تتغير لا ماديا ولا اجتماعيا فإبشع أنواع الاستعمار ظلت تتمادى والفلاحون وسكان البوادي على العموم تعرضوا للنهب فكانوا يعيشون الفقر والحرمان مقابل الغنى الفاحش للكولون فأرادت من خلال هذا القانون أن تمرر رسالة مفادها أن الإدارة الجديدة راغبة في الإصلاح والعدالة والمساواة.

_ تضييق الخناق على نشاط الحركة الوطنية خلال وبعد ح ع 2 من خلال مراقبة ومتابعة وسجن رواده تعطيل الصحف وإيقاف نشاط الأحزاب لذا اتجهت نحو سياسة المرونة والمراوغة والإغراء لالهاء رجالات السياسة المسلمين لأن الاستعمار من طبعه يحب الحراك السلمي[2].

_شعور فرنسا بعد ح ع 2 بنمو الروح الوطنية ومطالبة المستعمرات بحقوقها وهذا ما كان يمثل خطرا كبيرا على الامبراطورية الفرنسية مما جعلها تحاول انتهاج سياسة جديدة متظاهرة بإجراء إصلاحات على الوضع في مستعمراتها من خلال سن بعض القوانين والتشريعات التي لم تكن تخدم في النهاية سوى الحكم الاستعماري ومحاولة تثبيته بأي طريقة[3].

---

[1] أحمد مريوش، مرجع السابق، ص421

[2] سعد طاعه، **دور النواب المسلمين في الحياه النيابيه بالجزائر 1947/ 1956م**، اطروحه مقدمه لنيل لشهاده الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الجزائر 2 بوزريعه، 2009/ 2010م، ص 36

[3] قريري سليمان **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركه الوطنيه الجزائريه 1940 م/1954م**، اطروحه مقدمه لشهاده الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الحاج لخضر باتنه، 2010 /2011 ، ص 205

_ انتشار الوعي الوطني بين الجزائريين منذ المؤتمر الإسلامي[1]* الذي انعقد سنة 1936م والذي زادته الحرب العالمية الثانية بلورة وإتساعا.

_ ضعف فرنسا السياسي والعسكري نتيجة لحروبها الاستعمارية المنهكة في الهند الصينيه.

_ معاناه فرنسا من جراء المتاعب والصعوبات التي كانت تواجهها في كل من تونس والمغرب والتطاحن السياسي والصعوبات الاقتصادية في الداخل.

_ عدم ملائمة النظام السياسي والإداري السائد في تلك الفترة لطموحات الجزائريين وتطلعاتهم الجديدة النابعة من نضجهم ووعيهم السياسي[2].

3/ محتواه:

لقد احتوى هذا القانون على 12فصل تضمنت هذه الفصول 60 مادة وهي كالاتي:

الفصل الأول: في النظام السياسي وتضمن ثلاث مواد وهي:

- المادة 1: تجهز الجزائر في دائرة الإتحاد الفرنسي بالشخصية المدنية والاستقلال الإداري والمالي وبنظام خاص يعينه القانون الحالي.
- المادة 2: تقرر القانون المالي طبقا للمادة 75 من دستور الجمهورية الفرنسية التي تؤكد قبول الجزائر بالصفة قطر مشترك في دائرهة الإتحاد الفرنسي.
- المادة 3: ستمثل الجزائر في داخل الإتحاد الفرنسي طبقا للمادة 66 من الدستور الجمهورية.

الفصل الثاني: في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتضمن سبع مواد وهي:

- المادة 4: جميع الجزائريين والجزائريات بلا فرق في الأصل والجنسية يتمتعون بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات وهم يتمتعون بكل الحريات الديمقراطية وبجميع

[1] المؤتمر الاسلامي انعقد يوم 7 جوان 1996م ويعتبر اول تجمع من نوعه في الجزائر شاركت فيه كل الاتجاهات والطبقات للمزيد انظر: ابو القاسم سعد الله، **الحركه الوطنيه الجزائريه 1930/ 1945م**،ج3 ،المرجع السابق، ص 151

[2] عقيله ضيف الله، **التنظيم السياسي والاداري للثوره 1954/ 1962م**، ط 1، البصائر الجديده، الجزائر ،2013 ،ص 119

الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقه بصفات المواطنين للإتحاد الفرنسي[1].

- المادة 5: يعاقب القانون كل دعاية أو تظاهر ذو شكل عنصري.
- المادة 6: جميع المواطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر يتمتعون بجميع الحقوق المتعلقة بالجزائر بصفة المواطنين ويخضعون لنفس الواجبات.
- المادة 7: جميع الجزائريين المقيمين بفرنسا يتمتعون بجميع الحقوق المتعلقة بصفة المواطن ويخضعون لنفس الواجبات.
- المادة 8 : الحرية الدينية مضمونة لجميع المواطنين وإدارات البنايات الدينية وأموالها بما فيها الأحباس تكون تحت التصرف المطلق لمجالس كل دين ويضمن القانون فصل الشعائر الدينية عن السلطات العامة[2].
- المادة 9: طبقا للمادة 82 من قانون الجمهورية الفرنسية يجهز الجزائريون والجزائريات بالأحوال الشخصية مدامو لم يتركوها بحرية أنفسهم ولا يمكن لهذه الأحوال الشخصية ولا بأي مناسبة أن تكون سببا في رفض أو تحديد استعمالهم التام لحقوقهم وحريتهم المواطنية.
- المادة 10: اللغة الفرنسية واللغة العربية معترف بهما بنفس الحقوق كلغتان رسميتان على قدم المساواة على جميع الدرجات وفي جميع المدارس التعليمية العامة[3] .

الفصل الثالث: في المجلس الجزائري ويتضمن 12 مادة وهي.

- المادة 11 : يتألف المجلس الجزائري من مواطني الجزائر الذين ينتخبون انتخابا سريا مباشرا لمدة أربع سنوات وهو يتألف من 120 عضوا.

---

[1] عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركه الوطنيه والثوره التحريريه**، دارهومة، الجزائر م2011، ص 357.

[2] عبد الحميد زوزو، مرجع نفسه، ص 358

[3] عبد الحميد زوزو، مرجع نفسه، ص 358

- المادة 12 : يقسم الهيكل الانتخابي إلى هيئتين انتخابيتين مختلفتين.
- المادة 13: يتألف المجلس الجزائري بصفة انتقالية من 60 ممثلا للهيئة الانتخابية الأولى و60 ممثلا للهيئة الانتخابية الثانية
- المادة 14: السن القانونية للانتخاب 23 سنة على الأقل.
- المادة 15: القانون يضبط كيفية الانتخاب وتركيب الهيئة الانتخابية.
- المادة 16: للمجلس الجزائري الذي سيتشكل كل الصلاحيات في شروط انتخاب أعضائه كما له الحق في قبول استقاله هؤلاء.
- المادة 17 : تحدد جلسات المجلس في السنة والحالات التي يستدعي فيها المجلس بطلب من ثلث النواب أو عند طلب من رئيس مجلس الوزراء.
- المادة 18: جلسات المجلس مفتوحة وعامة كما توضح مناقشاته ومداخلات النواب وكل الوثائق المتعلقة بالمجلس في الجريدة الرسمية للجزائر J.O.A [1]
- المادة 19: الشروط التي يوفرها المجلس من حصانة وراتب شهري خاص بالنائب.
- المادة 20: يتمتع المجلس الجزائري بالإمتيازات التي عينها قانون 27 أكتوبر 1946م فيما يخص انتخاب ممثلي الجزائر لمجلس الاتحاد الفرنسي.
- المادة 21: وكالة النائب في المجلس الجزائري لا تشبه وكالة النائب في المجلس الوطني أو الجمهوري أو الاتحادي.
- المادة 22: يمكن للمجلس انتخاب مكتب في كل سنة عند بداية الجلسة الأولى وهو يتألف من رئيس وثلاثة مساعدين وأربع إداريين هؤلاء يعينون من الهيئتين الانتخابيتين الأولى والثانية[2].

[1] عبد الحميد زوزو.مرجع سابق.ص 359

[2] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص360

الفصل الرابع: في النظام التشريعي ويتضمن سبع مواد وهي:

- المادة 23: المجلس الجزائري له حق التصرف في السلطة التشريعية وفي كامل المسائل الداخلية الجزائرية.
- المادة 24: توضع مشاريع واقتراحات القوانين على مكتب المجلس الجزائري.
- المادة 25: يدرس المجلس الجزائري مشاريع واقتراحات القوانين التي تقدم له بواسطة اللجان التي يعين عددها وتركيبها وصلاحيتها.
- المادة 26: يبحث المجلس الجزائري عن كيفية تطبيق القوانين في الجزائر التي سنها المجلس الوطني الفرنسي ويبطل نظام إصدار المراسيم كمادة تشريعية
- المادة 27: تطبق بملئ الحق جميع القوانين الفرنسية التي تضمن الحريات الدستورية
- المادة 28: تعلن القوانين التي صوت عليها المجلس الجزائري بواسطة رئيس الاتحاد الفرنسي ولأجل ذلك فهي تسلم بواسطة رئيس المجلس الجزائري إلى رئيس الحكومة الجزائرية التي يحولها إلى رئيس الإتحاد الفرنسي في مدة خمسة أيام.
- المادة 29: يبطل المجلس المالي الذي تأسس بأمر 15 سبتمبر 1945م بملئ الحق في اليوم الذي يبتدئ فيه عمل المجلس الجزائري المقرر في القانون الحالي[1].

الفصل الخامس: في الميزانية الجزائرية ويتضمن أربع مواد وهي:

- المادة 30: يصوت المجلس الجزائري بكامل للسلطة على الميزانية الجزائرية ويراقب تطبيقها ويملك نواب المجلس الجزائري الأمر في تعيين المصاريف.
- المادة 31: يراقب المجلس الجزائري استعمال جميع الديون التي تقدمها الجمهورية الفرنسية للجزائر وخصوصا القرض والتصفيقات المالية للتجهيز الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

[1] عبد الحميد زوزو المرجع السابق، ص،361

- المادة 32: يقرر المجلس الجزائري القانون المالي الجديد للجزائر وخصوصا تعيين النفوذ والجباية والمكوس.
- المادة 33: تدخل ميزانية الأراضي الجنوبية في ميزانية الجزائر عند مفعول هذا القانون[1].

الفصل السادس: في الحكومة الجزائرية ويتضمن ست مواد وهي :

- المادة 34: ينتخب المجلس الجزائري رئيس الوزارة بالتصويت العام وبأكثرية أعضاء المجلس المطلقة ورئيس الوزارة يختار وزراءه تتألف الحكومة الجزائرية من رئيس المجلس ومن الوزراء[2].
- المادة 35: يتألف مجلس الوزراء من عدد متساوي من الجزائريين أو جزائريات نواب المجلس الجزائري من المجمع الانتخابي الأول والمجمع الانتخابي الثاني.
- المادة 36: تضمن الحكومة الجزائرية تنفيذ القوانين بصفة مشتركة.
- المادة 37 : يعين رئيس مجلس الوزراء لاستخدام لكل الوظائف المدنية بتوقيع الوزير ذو الصلاحية.
- المادة 38: تتكلف الحكومة الجزائرية بالسلم الداخلي للجزائر وتكون كل قوات البوليس خاضعة لها.
- المادة 39: الوزراء مسؤولون بالإجماع أمام المجلس الجزائري عن سياسة الحكومة العامة وبصورة فردية على أعمالهم الشخصية.

الفصل السابع: في السلطات القضائيه ويتضمن ثلاثة مواد وهي:

- المادة 40: يحدد المجلس الجزائري تأليف واختصاص هيئة عليا للقضاء وتشمل هذه الهيئة على قسمين قسم القضاء المدني وقسم للقضاء الإسلامي.

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 362

[2] الطاهر الغول، **مفهوم الدوله الجزائريه في فكر الحركه الوطنيه 1919/ 1954 م** ،مذكره لنيل شهاده ماجستير في التاريخ جامعه محمد لخضر الوادي 2013/ 2014 ، ص 71.

- المادة 41: تؤلفه هيئة بالأخص من معلمي المذاهب الإسلامية الأربعة الكبيرة وتقدم للمجلس الجزائري مشروع التوحيد وتشريع العدل الإسلامي في كافة التراب الجزائري.
- المادة 42: إذا كان بالدعوة المنوطة بإدارة الأحباس أو بالأحوال الشخصية أحد الطرفين غير مسلم تخرج هذه الدعوة من اختصاص المحاكم المدنية[1].

الفصل الثامن: في ممثل الجمهورية الفرنسية ويتضمن مادتين وهما:

- المادة 43: تعين حكومة الجمهورية الفرنسية ممثلا لدى الحكومة الجزائرية.
- المادة 44: ممثل الجمهورية الفرنسية لدى الحكومة الجزائرية هو ممثل لمصالح الإتحاد الفرنسي العامة في الجزائر وهو يشترك في مداولات مجلس الوزراء ويسهر على إحترام الحريات الدستورية[2].

الفصل التاسع: في النظام الإداري ويتضمن 03 مواد وهي:

- المادة 45: يبطل لقب ووظائف الوالي العام وتبطل إدارة الولاية العامة.
- المادة 46: الموظفون وأعوان الدولة الذين وضعتهم فرنسا تحت التصرف الجزائر في سبيل خدمتها يوصفون تحت مراقبة الوزير ذو الصلاحية من الحكومة الجزائرية.
- المادة 47: تأسيس مدرسة للإدارة في الجزائر لتكوين وتنمية موظفين جزائريين جدد

الفصل العاشر: في المجتمعات المحلية ويتضمن تسع مواد وهي:

- المادة 48: المجتمعات المدنية هي الأحواز: مدن، قرى، دواوير، نواحي، فالأحواز الممتزجة تبطل.
- المادة 49: الحدود والإتساع والتجمع العربي والتنظيم الأحواز يحددها القانون.
- المادة 50: يبطل النظام الخاص للأراضي الجنوبية.

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 363-364

[2] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 366

- المادة 51: تدير البيئات المحلية نفسها بواسطة مجالس منتخبة بالتصويت العام المباشر والسري وهذه المجالس هي للناحية: المجالس العامة، للأحواز: المجالس البلدية أو الجماعة.
- المادة 52: يكون عدد النواب البلديين والجماعة مناسب لعدد المنتخبين لكل قسم من المجمعين الانتخابيين ويكون لكل مجمع انتخابي مؤلف ممثل واحد على الأقل.
- المادة 53: تتألف المجالس العامة بصفة انتقالية من عدد متساوي بين ممثلي كل مجمع انتخابي.
- المادة 54: سلطة المجلس الناشئة من المادة 51 وكيفية انتخابها ومدتها ونظام عدم احقية الانتخاب ومناقضاته وكذلك التركيب كل مجمع انتخابي سيحددها القانون.
- المادة 55: تنفيذ قرارات المجالس العامة والمجالس البلدية والمجالس الجماعة يقوم به رؤساء المجالس ورؤساء البلديات.
- المادة 56: تنسيق عمل الموظفين في الجزائر وتمثيل مصالح الجزائر والمراقبة الإدارية للبيئات المحلية يقوم بها في دائرة الناحية مندوب الحكومة الجزائرية المعينون من مجلس الوزراء والذين هم تحت مراقبته[1].

الفصل الحادي عشر: في الانظمة المختلفة وتضمن مادة واحدة وهي:

- المادة 57: جميع الأنظمة الخاصة التي لم يشر إليها القانون المالي الجزائري ستحدد بقوانين يصوت عليها المجلس الجزائري في دائرة القوانين المعمول بها في الإتحاد الفرنسي.

الفصل الثاني عشر: في الأنظمة الانتقالية وتضمن ثلاث مواد وهي:

- المادة 58: ينتخب المجلس الجزائري للمرة الأولى خلال أربعه أشهر على الأكثر من يوم إعلان القانون الحالي.

[1] الطاهر الغول ، مرجع سابق، ص 72

- المادة 59: أما ما يخص مبدأ المجمعان الانتخابيان وتناسب الممثلين لكل واحد منهما ووضعية المواد 12، 13 ،22 35 ،52 ،53 فلا يمكن تعديلها أو نسخها قبل مرور سنوات على إعلان القانون المالي بعد ذلك الوقت يمكن تعديل أو حذف الأنظمة المذكورة حسب شروط يحددها قانون نظامي.

- المادة 60: تصبح المواد من 01 إلى 15 من هذا القانون نافذة عند إعلان القانون الحالي.

- تصبح المواد من 16 إلى 35 و 57 من القانون الحالي نافذة عند إبتداء المجلس الجزائري في العمل.

- يبدأ في تنفيذ المواد من 48 إلى 56 من القانون الحالي عند إعلان القانون المعين في المادة 49 اما باقي مواد القانون الحالي فيبتدأ في تنفيذها عند انتخاب رئيس مجلس الوزراء الجزائري[1].

ومن خلال ما ذكر في هذا الفصل يمكننا القول أن المشاريع الفرنسية الإصلاحية الصادرة ما بين 1914-1954م ما هي إلا مشاريع شكلية خدمت الإدارة الاستعمارية والكولون وتجاهلت مطالب الحركة الوطنية واثبتت أيضا أن فرنسا لم ولن تفي بوعودها اتجاه الشعب الجزائري.

ولكن رغم ذلك كانت النخبة الوطنية تبدي مواقفها من هذه المشاريع وتسعى إلى رفع سقف المطالب في كل مشروع إصلاح تصدره الحكومة الفرنسية وقد تباينت ردود الفعل للنخبة الوطنية بين رافض لها ومتحفظ عن الكثير منها وبين مؤيد لبعض البنود أو المواد التي فيها مصلحة الشعب وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي الثالث من خلال عرض أهم مواقف النخب الوطنية من هذه المشاريع الاستعمارية.

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 367 -368

الفصل الثالث:

موقف النخب من المشاريع الفرنسية

- المبحث الاول: موقف النخبة والأهالي من إصلاحات 1919م.
- المبحث الثاني: موقف النخب من مشروع بلوم فيوليت 1936م .
- المبحث الثالث: موقف النخب من القانون الخاص 1947م

المبحث الأول: موقف النخبة والجزائريين (الأهالي) من إصلاحات 1919م.

لقد سبقت هذه الإصلاحات نهاية للحرب العالمية الأولى التي كانت الجزائر من السباقين فيها حيث نادى بهذه الإصلاحات الأمير خالد حيث نادى بالمساواة بين الجزائريين والأوروبيين في الحقوق والواجبات وهذا ما يدعونا إلى أخذ مواقف من هذا القانون الخاص.

لقد أورد المؤرخون الفرنسيون أمثال أجيرون وجوليان أسباب تنازلات الفرنسية الرسمية التي بدأت في مطلع القرن العشرين وظهرت جليا في 04 فيفري 1919م التي تمثل وعود السياسيين الفرنسيين أمثال بونكاري وجورج لاك، كما كانت نتيجة لنشاط حازم من قبل ماريوس موتي وجونار في الجزائر. كما جاءت هذه الإصلاحات نتيجة للعديد من القوانين التعسفية الفرنسية مثل قانون التجنيد الإجباري الذي جعل من الجزائريين عامل مهم في حرب فرنسا مع الألمان في الحرب العالمية الأولى.

أ/ موقف الجزائريين من الإصلاحات (الأهالي): لم يحل القانون أي مشكلة من مشاكل الجزائريين الأهالي لا سيما مشكلة التجنس والإدماج فقط بقيت كما كانت عليه أي أن الجزائريين الأهلي استمر معتبرا من رعايا الدولة الفرنسية وليس مواطنا يتمتع بكافة حقوق المواطنة الفرنسية [1]. وقد رفض الجزائريون هذه الإصلاحات واعتبروا هذه الإجراءات الجديدة عقبات فرنسية أخرى في طريقه تحرير[2]. واعتبروا هذه أيضا إصلاحات مهلهلة وضئيلة لأنها جاءت بقوانين لا تخدمهم لا من قريب ولا من بعيد[3].

ب/ موقف جماعة النخبة:

أما أعضاء النخبة فقد شعروا بخيبة أمل كبيرة بخصوص قانون 1919م فقد كانوا يأملون أنهم بخدمتهم في الجيش الفرنسي وبالتعبير عن ولائهم لفرنسا فإن الأخيرة

[1] احمد الخطيب، مرجع سابق، ص 48

[2] ابو القاسم سعد الله، **الحركه الوطنيه الجزائريه** ،ج 2، مرجع سابق، ص278

[3] فتيحه قشيش ، مرجع سابق ،ص 417

ستعوضهم بكرم فتمنحهم كامل الحقوق السياسية والمدنية كمواطنين فرنسيين ولكن داخل إطار القانون الإسلامي غير أن هذا الأمل كان بلا جدوى فبعد تضحيات كبيرة من أعضاء النخبة أثناء الحرب وبعد عزلة وإهانة من المجموعتين الجزائرية والفرنسية تجاهلت فرنسا مطالب أعضاء النخبة للتجنيس في شكل جماعي[1]. وحتى جماعة النخبة الذين لم يطالبوا بالوطنية والاستقلال ولكن بالتجنيس والإندماج لم يريد هذه الإصلاحات لأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي بذلوها ولا في مستوى الأمل الذي وضعوه في فرنسا[2]. وقد إنقسم تيار النخبة على نفسه حول مسألة الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالأحوال الشخصية للمسلم الذي يحصل على حقوق المواطنة الفرنسية إلى قسمين:

–القسم الأول والذي يتزعمه كل من الأستاذ صويلح والدكاتره بن تهامي وبوضربة وتامزالي والتي تطالب بالجنسية الفرنسية ولا تضع لذلك شروط احتفاظ الجزائري بعقيدته كمسلم.

والقائمة الثانية: هي التي تزعمها الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر والتي تطالب بالمحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية للمسلم الذي يحصل على المواطنة من الفرنسيين[3].

المبحث الثاني: موقف النخب من مشروع بلوم فيوليت 1936م

لقد وجد المشروع صدا كبيرا في أواسر الحركة الوطنية الجزائرية وسيطرت على حياته ولقد انبثقت عن هذا المشروع مواقف كثيرة منها من أيدت ومنها من عارضت ومنها من حايدت:

1/موقف النخبه من المشروع :

لقد قبل المشروع بدعم كبير إذ رحبت به طبقة المثقفين واعتبروه خلاص للجزائريين من حالة الأهالي فقد وقفت كتلة النواب المنتخبين إلى جانبه وأيدته بحماس وكان موقفها

[1] ابو القاسم سعد الله، **الحركه الوطنيه** ،ج 2، مرجع سابق، ص 279

[2] ابو القاسم سعد الله، نفسه ،ص 280

[3] جمال قنان، مرجع سابق، ص182

خلال المؤتمر الإسلامي واضحا ترجم هذا الموقف اجتماع النواب في وهران حيث أصدروا لائحة أرسلوها إلى الوزير الأول" ليون بلوم" وإلى السيد" فيوليت" وإلى وزير الداخلية وإلى الحاكم العام استذكر فيها الأعمال التي لا يمكن السكوت عنها لبعض شيوخ البلديات الفرنسيين بالجزائر وأعلنوا تأييدهم المطلق للمشروع.

فهو حسب ما يعتقدونه يحقق آمال المسلمين ولأنه يتماشى مع سياسة فرنسا للجزائر القائمة على فكرة الإدماج وكذلك أصدرت كتلة النواب بقسنطينة والجزائر لائحتين في 12 و 15 جانفي[1]. وإيمانا منهم في هذا المشروع أقام النواب العديد من المؤتمرات والتجمعات ومن ذلك وفد رئاسة بن جلول توجه إلى باريس بتاريخ 5 مارس ونتج عنه العديد من الوعود التي طالبت بها كتلة النواب حيث استقال حوالي 3000 آلاف جزائري قبل نهاية مناقشة المشروع.

وأما هذه الضغوط عاد" بن جلول" و"فرحات عباس" من باريس ليقابلهم الوزير" ألبير صارو" [2]وانتظروا هناك الموافقه على المشروع مقابل قبولهم لاستقالتهم ومن جانب آخر اختار رئيس المؤتمر الإسلامي أمين الدفاع عن المشروع رغما عن اعترافه أنه لا يلبي تماما تطلعات النخبة وطموحات الجماهير لدرجة أكبر ومن جهة أخرى عبد العزيز كسكوس[3]عن مشروع فيوليت على أساس انتهاج سياسة معينة بالرغم من أن المشروع لن يحل أي شيء ولكنه هيأ مناخا مناسبا في تغيير الديمقراطية الجزائرية ورغم مظاهر التأييد والولاء لفرنسا لم تنل هذه النخبة ما تصبو إليه لأن مشروع بلومبيوليت خيب آمال فرحات وابن جلول ومؤيدي السياسة الإدماجية[4].

---

[1] ابو القاسم سعد الله ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** ،ج 3، المرجع سابق ،ص 75

[2] ابو القاسم سعد الله نفسه ،ص 76

[3] خميسه مدور، مرجع سابق، ص 123-124

[4] عمار بوحوش ،مرجع سابق، ص 235

2/ موقف حزب الشعب ونجم شمال إفريقيا:

لقد أعلن مصالي الحاج موقفه رافضا لمشروع "بلوم فيوليت" في مارس 1937م حيث قال:"أن المشروع ضد الديمقراطية ويتجاهل التاريخ ويعزز الاستعمار ويزيد من الفلاحين والعمال وصغار التجار ومشروع "بلوم فيوليت" ليس بالحل وليس بداية لإصلاحات جديدة وأنه الفتنة والتقسيم بين الطبقة مزدوجة الإمتياز وأخرى مزدوجة الحرمان".

أ/موقف نجم شمال إفريقيا:

لقد جاء موقف نجم شمال إفريقيا رافضا لمشروع "بلومبيوليت" لأنه يعتبره خطرا بالنسبة إليه فالشعب الجزائري واحد وموحد وعليه أن يتوحد ضد التقسيم والتجزئة إلى فئات حجمها عشرين ألف إن مشروع "فيوليت" هو ليس قط بداية الإدماج بل أداة تقسيم وخلاف داخل البلاد.

ب/ موقف حزب الشعب:

لقد جاء موقف حزب الشعب مماثلا لنفس موقف نجم شمال إفريقيا حيث ظل وفيا لمبادئ النجم المتمثلة في محاربة سياسة الإدماج فقد خاض حزب الشعب معركة شرسة ضد أصحاب المشروع معتبرا أنه من المستحيل تغيير الجنسية كما تغير ربطة العنق فقد جاء في جريدة الأمة في عدد جانفي في 1938 م مايلي:

-إن جنسيتنا قبل كل شيء وماضينا وتاريخنا وعاداتنا وتقاليدنا وذكريات شبابنا وممارساتنا الفكرية ولا يمكن إفراغ الشخصية من محتواها بمجرد الرغبة في ذلك وبعبارة أخرى لا يمكن للفرد أن يلغي إنتمائه العربي أو القبائل ليصبح فرنسي بين عشية أو ضحاها[1].

[1] خميسه مدور، مرجع سابق ،ص 128 .129

3/موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لم يكن موقفها واضح في البداية بل أبدت تخوفها منه لأنها لم تدرك الغرض منه وحسبته مشروع استثناء عابر ولن يتم قبوله وهذا ما عبر عنه الشيخ البشير الإبراهيمي في مقال له في جريدة الشهاب بعنوان" يوم الجزائر" بتاريخ جويلية 1936م، فمشروع موريس فيوليت وصاحبه من أبرز المنتقلين بالسياسة الأهلية الجزائرية وقد اعتبره سياسة دقيقة ولا يفهمها إلا الراسخون في العلوم السياسية وأفرغوه في قالب غامض ويحمل الكثير من الاحتمالات [1].

ولقد جاء فيما سبق أن التيار الإدماجي كان مؤيد للمشروع ولكن حينما نذكر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فإننا نجد في مجلة الشهاب ما يلي: مما يدهش حقا أن الكثير من الناس في وطننا لا يزالون لحد الساعة حقيقة مشروع بلوم فيوليت الذي أصبح اليوم برنامج الحكومة والذي جعل الجزائر تنقلب رأسا على عقب وكان البعض يعتقد انه برنامج إصلاحي يشمل كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكنه في الحقيقة غير ذلك فبرنامج بلوم فيوليت قدمته الحكومة لمجلس الأمة ولرأي العام فلا علاقة له إلا بتمثيل المسلمين الجزائريين في مجلس الأمة الفرنسي عن طريق إدماج الناخبين[2]. ولقد جاءت مطالب الجمعية في هذا المشروع بإلغاء جميع القوانين الاستثنائية بالجزائر كإلغاء الولاية العامة والمجالس النيابية والمالية ونظام البلديات المختلطة المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع إصلاح الهيئة الحاكمة الشرعية بصفة لا لمطابقة لروح القانون الإسلامي.

[1] خميسه مدور، نفسه، ص 126

[2] عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصره الفتره الاولى(1920 /1936 م**)ج 1، دار المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 انظر: نفس المؤلف ونفس الكتاب ،ص 544 ،منشورات السائحي ط 2، 2008.

ويجدر الذكر أن ابن باديس هو أول من دعا إلى عقد هذا المؤتمر الإسلامي والمساهمة في فعاليته وتحظيره فقد جاءت مطالبه في معظمها منددة لمشروع الذي كان يدعو إلى الإدماج والتجنيس[1] .

4/ موقف فرنسا من المشروع:

تباينت ردود الفعل الفرنسية على اختلاف اتجاهاتها حول ما طرح من مشاريع إصلاحية خلال ثلاثينيات وعلى رأسها مشروع "بلوم فيوليت" على اعتبار أنه أهمها وأن كانت في حقيقة الأمر اجتمعت كلها على الرفض بطريقة أو بأخرى فطرح البعض مشاريع معارضه واتخذ البعض الآخر طرقا مختلفة للرفض من خلال الأحزاب والمجالس المنتخبة وبطبيعة الحال بأن المواقف التأييد التي حصل عليها المشروع كانت تلك من جانب الأحزاب الفرنسية اليسارية وقد اختلفت درجة دعمها له وهي كما يلي[2]:

أحزاب مؤيدة:

أبدت الأحزاب السياسية الفرنسية اليسارية دعمها لمشروع بلومبيوليت وأن اختلفت في طبيعة ودرجة دعمها لها وهي :

الحزب الاشتراكي الفرنسي: فقد صوت هذا الحزب في مؤتمره 34 المنعقد بمرسيليا يوم 11 و 12 جويلية 1937 على توصية طالب فيها بالمصادقة على مشروع بلوم فيوليت وأكدت توصية ثانية على إرادة المؤتمر في تحقيق الإصلاحات السياسية والإدارية في أقرب وقت والتي ستجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية على غرار المقاطعات الفرنسية الأخرى أين يكون للجميع نفس الحقوق السياسية والاجتماعية.

الحزب الشيوعي الفرنسي: لقد كان موقفه واضحا إذ أكد على ضرورة تدعيم المشروع وتوسيعه ليشمل جميع الفئات الاجتماعية الجزائرية حيث صرحت جريدة (l' hunanitée)

[1] عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص 236 –239

[2] خميسه مدور، المرجع السابق ،ص 130

لسان حال الحزب أن الحزب الشيوعي كان حر دوما من أجل منح جميع الحقوق الديمقراطية لكل مسلم إفريقيا الشمالية[1].

أحزاب يمينية معارضة:

عارضت الأحزاب والمنظمات الفرنسية الاستعمارية واليمينية المحافظية المشروع واعتبرته غير نافع وخطير وسخرت جميع وسائل الضغط ضده ومن أهم الأحزاب المعارضة له هو الحزب الاجتماعي الفرنسي الذي حذر من عدم المصادقة على المشروع (وإذا تمت المصادقة عليه فإن مشروع فيوليت سيفقدنا الجزائر)[2]

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من القانون الخاص 1947 م:

لقد عبر الجزائريون عن استيائهم الشديد من هذا القانون الذي اعتبروه في الحقيقة تمهيدا وتحقيقا لما يسمى بالإندماج التدريجي في دولة الأصل فرنسا فلقد طالبوا بالاستقلال التام والإنفصال عن فرنسا واسترجاع السيادة الوطنية الكاملة في إطار الدولة الجزائرية تتمتع بجميع صلاحياتها فإنهم نصبوها هم أيضا العداء ووقفوا ضدها وطالبوا بمحاربة هذا الدستور وعدم الموافقة عليه بل إن قادة الأحزاب السياسية الوطنية بالجزائر اعتبروا تلك الإصلاحات الإدارية خرقا آخر لحقوق الشعب الجزائري في التمتع بالاستقلال الكامل والحرية التامة في تسيير شؤون بلاده بنفسه واستنتجوا من تلك الإصلاحات التي جاء بها قانون الجزائر أنها تعني صراحة أن الحكومة الفرنسية ترفض رفضا قطعيا فكرة إنشاء حكومة جزائرية مثل ما كانوا يطالبون بها من خلال المشاريع التي تقدمت بها الحكومة الجزائرية للحكومة الفرنسية وبالتالي فإن معظم قادة الأحزاب قد رفضوا هذا القانون شكلا

[1] حمزي كمال ،**القضيه الجزائريه امام البرلمان الفرنسي 1919 –1954 م (من خلال الجريده الرسميه للجمهوريه الفرنسيه)**، اطروحة لنيل شهاده الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الجزائر 2 ،2009 /2010 ،ص 214

[2] حمزي كمال، نفسه، ص 215

ومضمونا وطلبوا بإلغاء هذا القانون[1]. ولقد انبثقت عن هذا عدة مواقف والتي جاءت في معظمها رافضة لهذا القانون ومن هذه المواقف نذكر ما يلي:

1/ موقف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

فمباشرة بعد المصادقة عليه من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 27 أوت م1947 عارضته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وأكدت على أنها لن تحضر جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية حيث أنها أبقت على ممثليها ولعل ذلك يعود إلى حاجتها إلى الدعاية في باريس[2]. وكانت تعتبر القانون الأساسي مشروعا ضد السياسة وضد الاستقلال وإرادة الشعب الجزائري وأيضا رفضت تقديم مشروع قانون أساسي للجزائر كما نكرت على الجهات الفرنسية خاصة البرلمان حق النظر في الشؤون الجزائرية ومناقشة مستقبل الشعب الجزائري ومقاطعة الانتخابات على أساس أنها تشكل قبولا بالشرعية الفرنسية ومن الأسباب التي جعلت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ترفض القانون الأساسي هي:

- إيمان الحزب بضرورة الاستقلال الكامل عن فرنسا.
- ليس من صلاحية البرلمان مناقشة مستقبل البلاد.
- عدم تقديم دعوة من الحكومة الفرنسية للحزب ونوابه للمشاركة في إعداد القانون الأساسي[3].

وقد قوبل القانون الخاص بالرفض من طرف حركة انتصار للحريات الديمقراطية جملة وتفصيلا لأنه كان يساعد فرنسا ويخدم مصالحها وهو يتضمن في حقيقته الإدماج وهذا ما يتنافى مع مقومات الجزائريين.

[1] عقيلة ضيف الله ،مرجع سابق ،ص 127

[2] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 371

[3] سعد الطاعه ،مرجع سابق ،ص 59 -60.

كما رفض هذا الحزب المشاركة في المناقشة في البرلمان الفرنسي حول مسألة القانون الخاص حيث اعتبر هذا القانون ضد السيادة[1].

وقد مارس حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشاطه خارج المجلس الوطني الفرنسي وأظهر موقفه من القانون الخاص والذي يتمثل في ما يلي:

-إن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تندد باسم الشعب الجزائري على فرنسا فيما جاء في القانون الخاص.

- مطالبة الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه على لسان الحزب.

-دعت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الشعب الجزائري في الإلتفاف مع بعضه البعض ضد هذا القانون لأنه لا يخدم مصالح الجزائريين وإنما يخدم فرنسا لوحدها.

وقد جاءت مطالب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية كالآتي:

- تنبيه الشعب الجزائري فيما يخص فرنسا ومحاوله تقرير الشعب الجزائري مصيره بنفسه .

-المطالبه باعطاء الشعب الجزائري مبدا اختيار دستور بكل حرية .

-القيام بدعايه واسعه وبصوت واحد للوقوف ضد هذا الدستور الذي فرض ارادته عليه.

- التنديد بخبث وخداع الامبرياليه الفرنسيه في سياستها بقصد خنق الشخصيه الجزائريه[2].

وقد لاحظت الحركه كيفيه انتخاب الدستور الجزائري الخاص وقد أعطت الضوء على الحالة السياسية وحددت عدة نقاط وهي تمكين مقاومة الشعب الجزائري لما يسمى بالدستور تجنيد كل الجهود من أجل القضاء على سياسة الامبريالية الفرنسية خلق روح حقيقية لصالح الجمعية التأسيسية الجزائرية ذات السيادة والتذكير بكفاح المقاومة المسلحة والتذكير بجرائم الفرنسيين ضد الجزائريين.

---

[1] عبد الرحمن بن براهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية (1936-1945 م)** ج2 ،منشورات السائحي 2008

[2] عبد الرحمن بن براهيم العقون **الكفاح القومي والسياسي** ،ج 2 ،مرجع نفسه، ص 55

ولقد كان لتدخل الدكتور لمين دباغين حول وجود الأمة الجزائرية وديمومتها ولقد أعلن أنصار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية للشعب الفرنسي وللعالم بأسره بأن الجزائر لا تعترف بالوضع الذي أحدثه المستعمر منذ دخوله سنة 1830 م وبأن الجزائر ليست فرنسية ولن تكون أبدا كذلك، وهي لا تحتاج من فرنسا أن تعطيها قانون تسير عليه ولا يوجد إلا التضامن من أجل إعادة أمجاد السيادة الوطنية[1].

2/ موقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

رفض القانون من قبل الرأي العام المسلم مباشرة بعد التصويت عليه حيث عبر فرحات عباس عن ذلك صراحة: (أن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ولكن ناقشه عوضه الفرنسيون وحدهم وهو إتفاق أبرم بين فرنسا وفرنسي الجزائر) ثم بعد ذلك استقال نواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وفي رسالة وجهت بتاريخ 31 أوت 1947م إلى رئيس المجلس جاء فيها الانتقادات التالية:

– إن قانون الجزائر يعد قانون غير شرعي لأن التصويت عليه تم في غياب المنتخبين المسلمين.

– يتنافى مع الدستور لأنه سحب حقوق مكتسبة من المسلمين الحاصلين على الشهادات الدراسية بسبب أحوالهم الشخصية.

–لم يمنح القانون الجمعية الجزائرية أي سلطة تشريعية.

وكما راح فرحات عباس في مناسبات عديدة يعتبره إعتداء على الشعب الجزائري وممارسة للعنف ضده بل وحتى السخرية من المجلس الحكومي الذي صاغه[2]، وقبل استقاله نوابه الإتحاد الديمقراطي كان الدكتور سعدان قد تحدث في مجلس الجمهورية عن القانون التنظيمي واصفا إياه باللاعب الصبياني الذي لا يمكن أن يكون إطارا لحل

[1] محفوظ قداش، **تاريخ الحركه الوطنيه الجزائريه(1939/ 1951 م)**ج 2 تر: محمد بن البار ،2008 ،ص 1086

[2] . العربي غانم، **سياسه الاصلاحات الفرنسيه في الجزائر وردود الفعل الوطنيه** ،مذكره مكمله لنيل درجه الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعه ماي 1945م، ورقله 2013/2012م ،ص،109

معضلتي الحرية والديمقراطية اللتين يعاني منهما الشعب الجزائري وقد أكد على أن هذا القانون المذكور مؤسس فقط على الكذب والغموض وهو من وضع رجال لم يتخلصوا بعد من التعصب الكولونيالي والتقاليد الامبريالية التي ينمي في نفوسهم غريزة السيطرة على الآخر وتجعلهم لا يترددون في استعمال القوة والعنف للاحتفاظ بمتاع الغير[1].

وختم يقول: إن المأساة في هذه القضية تتمثل في كوننا وفرنسا لا نتكلم لغة واحدة فالحكومة الفرنسية والمجلس الوطني يشرعان لبلدنا الذي يعتبرانه مزرعة متجاهلين أنه وطن وأننا لم نعد قدما ولا أقنانا[2].

3/موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

أما فيما يخص جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد رفضت القانون الأساسي لأنه لم يلبي مطالبها الأساسية المتمثلة في ترسيم اللغة العربية والتي جعلها القانون في الدرجة الثانية، كما لم يلبي مطالبها فيما يخص النظر في مسألة فصل الدين عن الدولة والتي تركها للمجلس الجزائري ليقرر فيها: إن الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر ووافق عليه برلمانها في أكتوبر 1947 م هو دستور ناقص من جميع جهاته ولم يحقق رغبة واحدة من الرغائب الوطنية للجزائر[3]، وقد عبر أيضا الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية عن موقفها من هذا الدستور قائلا :(أنه دستور أعرج أبتر لا يسمع ولا يبصر) مفروض على الأمة الجزائرية التي لم يؤخذ رأيها في وضعه ولم يسمع صوتها في دفعه وكما يضيف موجها نقدا إلى رئيس الوزراء" بول رامدي" قائلا:" في الوقت الذي تطمح فيه أنظار الأمم الضعيفة إلى الاستقلال التام يرسل لها رئيس الوزراء الفرنسي صيحة إنذار بأن لا حق لها حتى في استقلال دينها... وإذلاله أبعد البراهين اللائحة كفلق الصبح على

[1] العربي الزبيري ،مرجع سابق، ص 119

[2] العربي الزبيري ،مرجع سابق، ص 120

[3] سعد طاعه، مرجع سابق، ص 64

حق هذه الأمة في السيادة والحياة تعامل بدون وتحمل على خطة الهون ومع ذلك فإنه يدعو لمجارات

الظروف واستقلال ما في القانون من خير حتى ولو كان كقطرة في بحر"[1].

لقد سبق تأسيس المنظمة الخاصة الكثير من الأحداث كان في آخرها صدور القانون الخاص الذي كان بمثابة الحلم للجزائريين فهو ما طالب به أنصار الحريات الديمقراطية وحركة أحباب البيان والحرية وحتى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد جاء هذا القانون كسابقة من المشاريع وهذا ما أدى إلى حدوث انتخابات سنة 1947م والتي كانت نتائجها في أغلبها فاشلة وفي هذه الأثناء جاءت المنظمة الخاصة كقوة جديدة للجزائريين.

4/ المنظمة الخاصة:

أ/ تأسيسها:

لقد حملت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بقيادة مصالي الحاج مسؤولية جديدة بعد عودته من برازفيل واستقر ببوزريعة وقد خاف المناضلون من هذا الاجتماع السري للحزب يوم 15-16 فيفري 1947 م للتوضيح الموقف وأسفر عنه ما يلي:

- التحرير الجزائر باعتماد كافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح وتأسيس منظمة سرية لذلك الغرض.

-اعتماد الانتخابات وسيلة من وسائل النظام.

- تثبيت ح إ ح د واعطاء الشرعية لحزب الشعب.

- تعيين لجنة خماسية مصالي الحاج حسين لحول لمين دباغين مسعود بوقادوم أحمد بوده تسمية أعضاء اللجنة المركزية.

[1] العربي غانم، مرجع سابق، ص 109

وبعد كل هذا شرع في تكوين المنظمة الخاصة أو السرية في مارس 1947م وهي منظمة سرية شبة عسكرية حددت أهدافها بتجنيد الشباب المؤمن والمستعد للتضحية من أجل الوطن فتم تدريبهم على القتال وحمل السلاح وصناعته وتخزينه في الجبال[1].

ب/ قياداتها:

وقد تداول على قيادة المنظمة الخاصة ثلاثة مناضلين هم:

- قائد الأركان محمد بلوزداد.
- نائب قائد الأركان ومسؤول منطقة القبائل حسين آيت أحمد.
- مسؤول عمالة قسنطينة محمد بوضياف.
- مسؤول عمالة الجزائر 1 جيلالي رجيمي.
- مسؤول عمالة الجزائر 2 عبد القادر بلحاج جيلالي.
- مسؤول عمالة وهران أحمد بن بلة[2].

لكن محمد بولزداد لم يدم قائدا للمنظمة فقد أقعده المرض وأصبح طريح الفراش فخلفه على رأس المنظمة الخاصة حسين آيت أحمد وقد شكل هيئة أركانه على النحو التالي في نوفمبر 1947 م:

- قائد الأركان حسين آيت أحمد.
- المدرب والمفتش العام عبد القادر بالحاج جيلالي.
- مسؤول عمالة قسنطينة: محمد بوضياف.
- مسؤول الجزائر 1: جيلالي ريجيمي.
- مسؤول الجزائر 2 محمد مروك.
- مسؤول عمالة وهران أحمد بن بلة: [3]

---

[1] . بشير بللاح، مرجع سابق، ص 473

[2] بن يوسف بن خده ،مرجع سابق ،ص184

[3] بن يوسف بن خدة ،نفسه،ص 187

ولم يدم حسين آيت أحمد رئيسا للمنظمة فقد تم إقصائه وتعويضه بأحمد بن بله الذي بادر بتكوين هيئة أركان جديدة كانت على النحو التالي:

– قائد الأركان أحمد بن بله.

التدريب العسكري والتفتيش العام بالإضافة إلى التعاون مع المصالح العامة عبد القادر بلحاج جيلالي.

–المصالح العامة والمساعدان المتخصصون في صناعة المتفجرات محمد يوسفي.

–مسؤول عمالة: قسنطينة محمد بوضياف ونائبه محمد العربي بن مهيدي.

–مسؤول الجزائر 1 :الجيلالي رجيمي.

– مسؤول الجزائر 2: أمحمد محساس.

– مسؤول عمالة وهران: عبد الرحمن بن سعيد ونائبه حمو بوتليليس.

وبقي أحمد بن بله رئيسا لها إلى أن اكتشفت وحلت سنة 1950م[1].

ج/ أهم انجازاتها:

قامت المنظمة الخاصة بعدة إنجازات كان من أبرزها:

–أخذت من الحزب شخصيات قوية ومخلصة قادرة على التجنيد وأبعدتها عن الحياة السياسية والعامة من أجل التفرغ للعمل الثوري.

–جندت المناضلين عن طريق اختبارات صعبة وذلك من أجل خدمة القضية الوطنية.

–دربت هؤلاء المناضلين وزودتهم بالعديد من المعلومات العسكرية وخصوصا في ميدان حرب العصابات.

– عملت على الحصول عن الأسلحة بكافة الطرق عن طريق إقتنائها وشرائها من داخل البلاد وحتى خارجها كما قامت بإنشاء مراكز للتدريب ولإخفاء الأسلحة والذخيرة.

[1] بن يوسف بن خدة ،نفسه ،ص 199

– انشات وفتحت مراكز لصناعة الأسلحة والذخائر الحربية والمتفجرات في العديد من مناطق البلاد.

– حددت مناطق التدريب والتي شملت الجبال الغابات الوديان.

– غرس روح النظام في المناضلين بطريقة صارمة.

– إنشاء عدة شبكات مدعمة للمنظمة مثل شبكة التواطئ وشبكة الإتصالات.

–قامت بتقسيم البلاد جغرافيا واستراتيجيا الى عده مناطق ونواح.

– ولمعرفه الخونه انشات اجهزه خاصه للتعرف والاطلاع على تنظيمات وتحركات الاجهزه العسكريه والاداريه والبوليسيه الفرنسيه[1].

وقامت ايضا بعده عمليات عسكريه فقد نجحت تاره وفشلت تاره اخرى ومن بين هذه العمليات السطو على بريد وهران منجم الوانزة، محافظه الشرطه ببودواو، تمثال الامير عبد القادر ببااليكا وكان هذا بين سنتي 1948 و 1950 م [2]

د/ اكتشاف المنظمة الخاصة:

إن التحولات الجديدة التي قام بها حزب الشعب الجزائري في تعميق الثورة الجزائرية لم تكن خافية عن الاستخبارات الفرنسية فهذه الأخيرة كانت تصدر العديد من التقارير حول نشاط الأحزاب الجزائرية فتفطنت بأن هناك تنظيم سري يدعى المنظمة الخاصة وقامت بتفكيكها في شهر مارس سنة 1950م في منطقة تبسة بالشرق الجزائري[3]. حيث تم إيقاف العديد من مناضليها فإختفى قسم منهم في الجبال وقسم اخر ذهب الى فرنسا والقاهره وتم تعيينهم من طرف الحزب في مناطق بعيده عن منطقتهم. محفوظ قداش ، جزائر

[1] محمد الطيب العلوي مرجع سابق، ص 241 .242

[2] محمد الطيب العلوي، نفسه، ص 247

[3] محجوبي جميله، حفظ الله ابو بكر، **المنظمه الخاصه ومهمه تفعيل العمل الثوري(1947– 1950 م)** ،مجله الرساله للدراسات والبحوث الانسانيه، مج4، ع 4، جامعه الجزائر ديسمبر 2019 م ص 63

الجزائريين، مرجع سابق غير انها كانت هناك العديد من الروايات التي توضح لنا سبب اكتشاف المنظمه الخاصه ونذكر منها:

*الروايه الاولى : كانت بدايات اكتشاف المنظمه الخاصه من خلال الهجوم على بريد وهران بين سنتي 1948 و 1949 وهذه كانت الخطوه الاولى لمتابعه المخابرات الفرنسيه للمنظمه حتى اكتشافها رسميا في 18 مارس 1950 م [1]*الروايه الثانيه : والتي مفادها ان السلطات الفرنسيه علمت بوجود تنظيم سري وكان ذلك عندما اعتقلت ثلاث طلاب من بينهم محمد يزيد الذي ضبط وهو يحمل وثائق عن الجيش السري وقد كان ذلك في شهر ماي 1949 م .

*الروايه الثالثه: والتي مفادها ايضا ان الجناح السياسي لحركه انتصار الحريات الديمقراطيه انه هو الذي قام بتبيين المنظمه لدى السلطات الفرنسيه وامره بحلها[2] .

*الروايه الرابعه: في يوم 18 مارس 1950م قام اعضاء المنظمه الخاصه بتاديب احد قدماء المناضلين ويدعى" رحيم "والذي كان مشكوك فيه بافشاء الاسرار التي كانت بحوزته عن المنظمه الخاصه لكن سرعان ما فرالمتهم من قبضتهم قام باطلاع مصالح البوليس على وجود شبكات شبه عسكريه تابعه للحزب وعلى اثر هذه الحادثه بدات سلسله اعتقالات واسعه في كامل انحاء التراب الوطني وقد بلغ عدد المعتقلين يوم 31 مارس 1950 500 حاله اعتقال ومست الاعتقالات هيئه الاركان واعضاء المنظمه الخاصه وبهذا اكتشفت المنظمه الخاصه وحلت نهائيا[3].

---

[1] محجوبي جميله، حفظ الله ابو بكر، نفسه، ص 64.

[2] امال شلبي ،**التنظيم العسكري في الثوره التحريريه الجزائريه (1954- 1956 م)**، رساله لنيل شهاده الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الحاج لخضر ،باتنه ،2005 /2006 م ص 331.

[3] بن يوسف بن خده، مرجع سابق، ص 214 -215

وختاما لما سبق ذكره في هذا الفصل فان موقف الحركه الوطنيه من هذه المشاريع اتسم معظمه بالرفض وذلك باعتبار ان المشاريع الفرنسيه جاءت في اغلبها خادمه لمصالح الفرنسيين فقط ولعبه المنظمه الخاصه دورا هاما في اندلاع الثوره التحريريه وهي بمثابه الجناح السري لحركه انتصار الحريات الديمقراطيه

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع النخب الوطنية ومواقفها من المشاريع الفرنسية 1914-1954م توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- لقد تداعت الجزائر بداية القرن العشرين العديد من الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بسبب ثقتها العمياء بفرنسا التي أدخلتها في مشاكلها وصراعتها حيث أصدرت عدة قوانين استثنائية مثل **قانون الأهاليوقانون التجنيد الاجباري**لاسكات الشعب الجزائري وقامت بمصادرة الأراضي وأملاك الجزائريين وبسبب هذه الأخيرة شهدت الجزائر العديد من الأزمات الاجتماعية كالفقر والبطالة والمجاعة والأمراض إضافةإلى أنها عملت على تجهيل الشعب الجزائري وطمس هويته ومن أجل تغطية جرائمها عملت على إصدار عدة مشاريع إصلاحية.

-برزت في الجزائر العديد من التيارات السياسية خلال الفترة التالية 1914-1954م وكان من أبرزها:

- التيار الاستقلالي وهو الذي انبثقت عنه عدةأحزاب من بينها حزب نجم شمال إفريقيا 1926 م وحزب الشعب سنة 1937 م ومن أبرز مطالبه الاستقلال التام والحرية والمساواة وتزعمته عدة شخصيات كان من بينها مصالي الحاج.

- التيار الإدماجي والذي كان من أهم أحزابه فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين وكان من بين مطالبه الإدماج والتجنيس حيث تزعمته العديد من الشخصيات ذات الثقافة الفرنسية ومن أبرز قادته فرحات عباس بن جلول التهامي.

-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أو التيار الإصلاحي وهو عبارة عن مجموعة من العلماء والطلبة المتخرجين من جامع الزيتونة وجامع الأزهر وكانت معظم مطالبه الدفاع عن الدين واللغة والوطن ومن شعاراتها الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا ومن أهم قادته عبد الحميد بن باديس والبشير الابراهيمي.

- سعت السلطات الفرنسية بالجزائر إلى اتباع العديد من الأساليب والإصلاحات وذلك لاسكات الشعب الجزائري.

– أصدرت السلطات الفرنسيةإصلاحات 1919م مكنتيجة لتكريم الجزائريين جراء مشاركتهم في حربهم ضد ألمانيا.

– ولقد جاءت هذه صادمة بالنسبة للجزائريين فقد كانوا يأملون أن تغير من حالتهم وأوضاعهم لكنها في الحقيقة لم ترق إلى مستواهم المطلوب.

– قامت فرنسا بعد إصلاحات 1919 م بإصدار مشروع آخر وهو مشروع بلوم فيوليت 1936م والذي تزامنا مع المؤتمر الإسلامي والذي اجتمعت فيه جميع التيارات الوطنية والذي جاء في محتواه إدماج الجزائر بفرنسا والقيام بإصلاح زراعي وتعليمي للأهالي كما ألقى المحاكم الرادعة لكن في حقيقة الأمر هذا القانون جاء ليسكت الشعب الجزائري ويجعل الجزائر جزء لا يتجزا من فرنسا وقام أيضا بإذلال الجزائريين وشوه صورتهم.

– أصدرت فرنسا مرةأخرى قانون إصلاح آخر وهو ما يعرف بدستور الجزائر 1947م والذي جاء نتيجة للجرائم التي اقترفتها فرنسا في حق الجزائريين في 8 ماي 1945 م وجاء لاسكات وامتصاص غضب الجزائريين وتهديئتهم بعد هذه المجازر العظيمة.

–عملت فرنسا من خلال هذا على فصل الشعب الجزائري عن الحركة الوطنية وذلك من خلال البنود التي تضمنها.

– إن هذا القانون مثله مثل القوانين سالفة الذكر لم يحقق مطالب الشعب الجزائري وأنه لم يأتي بجديد للخروج من الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد، بل أنه جاء جامعا وملخصا لمحتويات المراسيم والقوانين والأمريات الاستعمارية التي فرضت على الجزائر منذ السنوات الأولى للغزو.

– كانت مواقف الحركة الوطنية من هذه المشاريع رافضة لها.

–إن الجزائريين رفضوا اصلاحات 1919 م بينما إنقسمت النخبة بين مؤيد ومعارض، فالذين أيدوها هم فرحات عباس وجماعته والذين عارضوها هم جماعة الأمير خالد.

– وافقت جماعة النخبة الليبرالية على مشروع بلوم فيوليت ولكن سرعان ما اصطدمت أنه يخدم فرنسا ومصالحها فقدمت استقالتها ووقفت ضده وطالبت بمراجعه هذا القانون.

– أما فيما يخص التيار الاستقلالي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنهم رفضوا كلا من مشروع بلوم فيوليت 1936م والقانون الخاص جملة وتفصيلا.

–تعتبر المنظمة الخاصة تنظيم شبه عسكري سري هدفه تجنيد الشباب الجزائري وتدريبه على حمل السلاح وكذلك الإعداد للعمل المسلح تعاقب عليها عدة قيادات أبرزها:محمد بلوزداد، حسين آيت أحمد، وأحمد بن بله، كما قامت بعدةإنجازات منها تجنيد المناضلين وتدريبهم وأنشأت مراكز لصناعة الأسلحة والذخيرة لكنها لم تدم طويلا واكتشفتها السلطات الفرنسية يوم 18 مارس 1950م

الملاحق

الملحق رقم 01 جريدة الأمة[1]

جريدة الأمة

EL-OUMA

ORGANE NATIONAL DE DEFENSE DES INTERETS DES MUSULMANS ALGERIENS, TUNISIENS ET MAROCAINS

جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق مسلمي أوربا الشمالية

Un Congrès Eucharistique va se tenir dans Alger, ville de l'Islam, pendant que le décret du 8 mars bâillonne la langue arabe

N'est-ce pas là une provocation ?

Le P.P.A. en deuil

Au Peuple Musulman d'Algérie !

Kehal Azeggi est mort au champ d'honneur pour l'Algérie

La radio-diffusion et les rivalités impérialistes franco-italiennes

[1] عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها السياسي في الحركة الوطنية بين الحربين**، مرجع سابق، ص106.

الملحق رقم 02: جريدة الشعب[1]

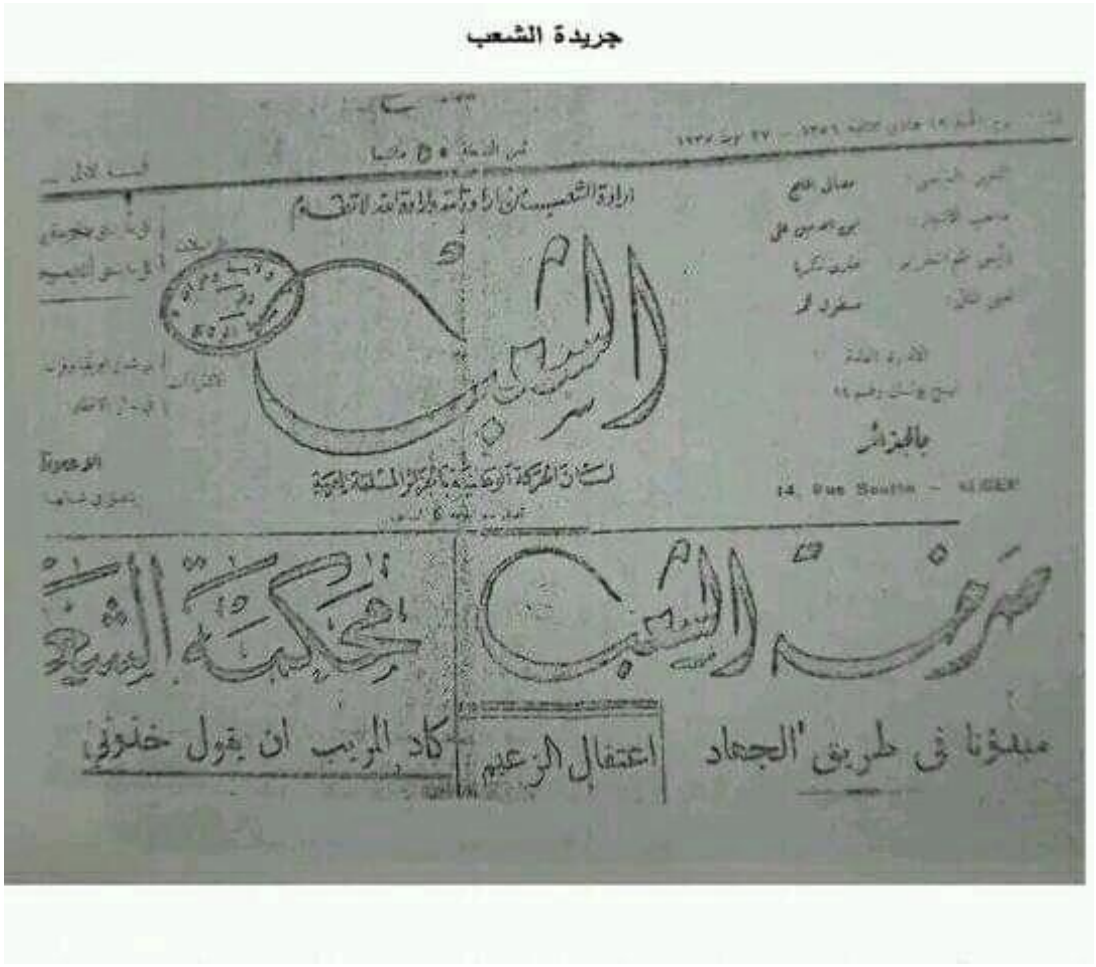
جريدة الشعب

مبعوثنا في طريق الجهاد

اعتقال الزعيم

كاد المريب ان يقول خذوني

[1] أحمد الخطيب، **حزب الشعب**، مرجع سابق، ص322

الملحق رقم 03: مصالي الحاج[1]

[1] محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، مرجع سابق، ص30

الملحق رقم 04: محمد الصالح بن جلول[1]

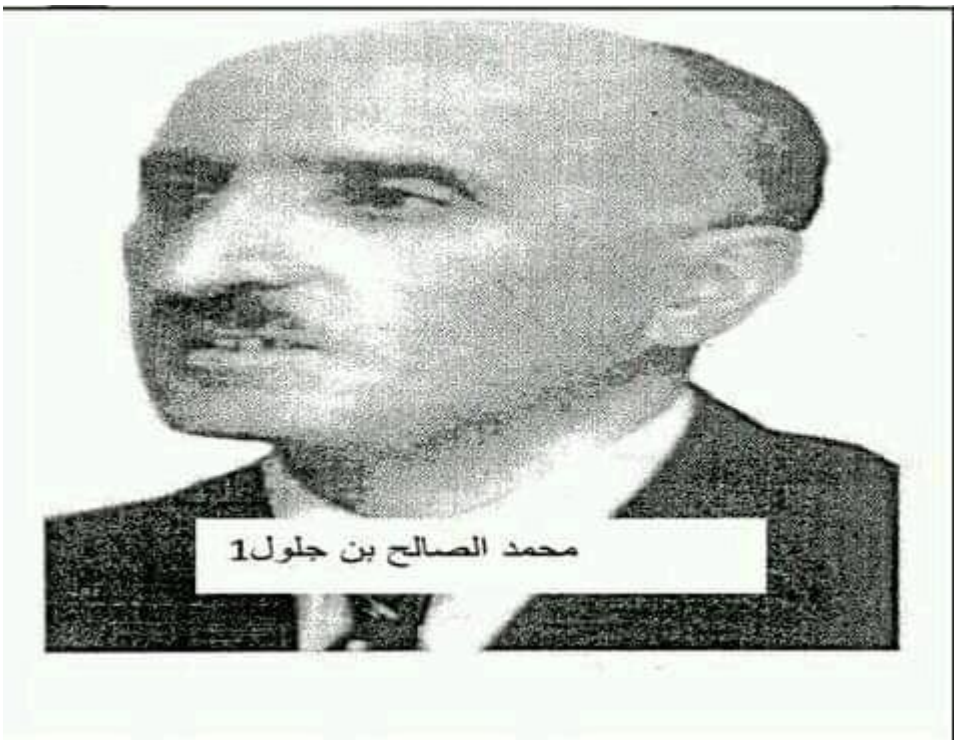

[1] صفصاف الهواري، صافر فتيحة، مرجع سابق، ص222

الملحق رقم 05: شهادة ميلاد لـ فرحات عباس [1]

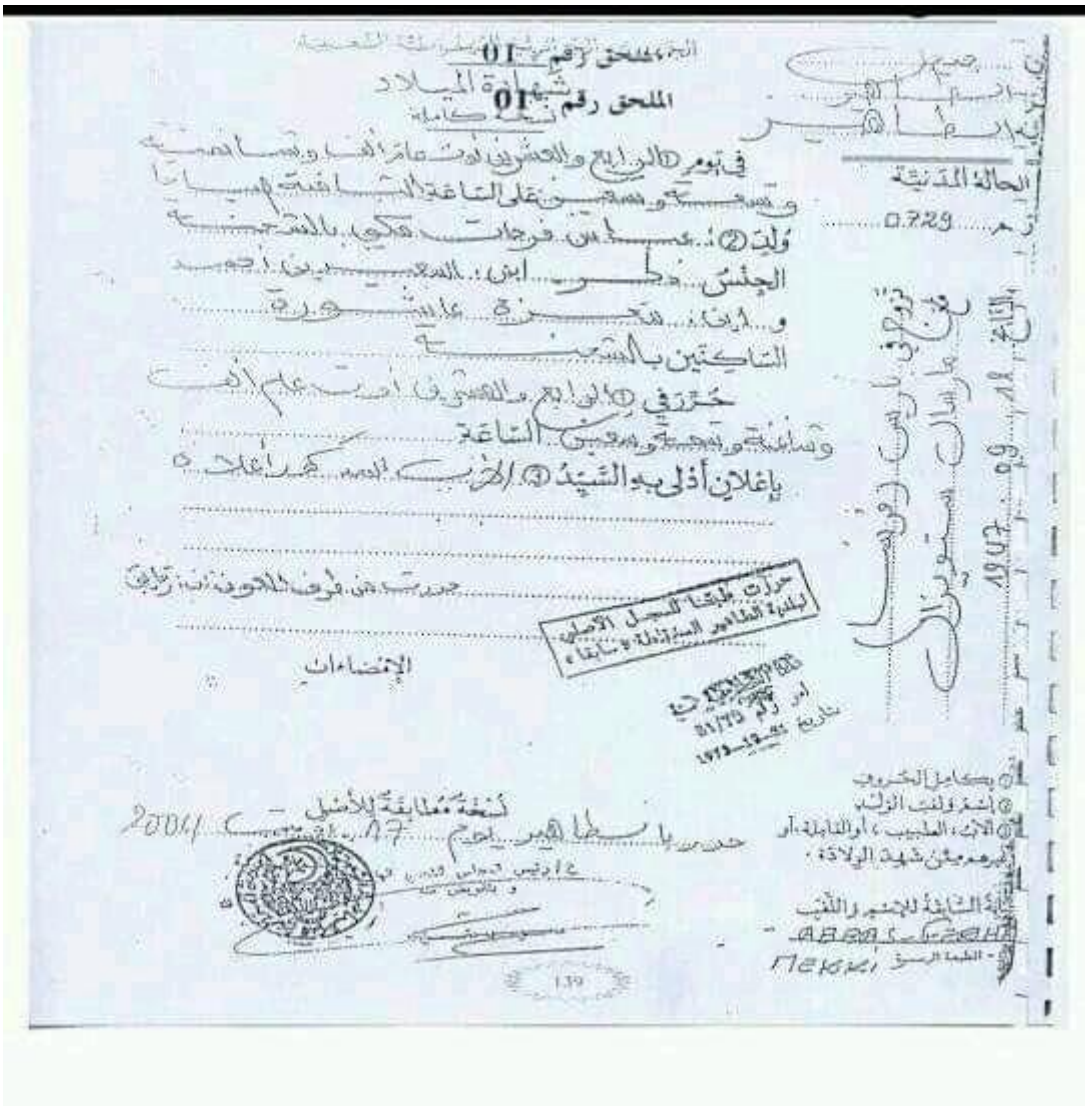
الملحق رقم 01
شهادة الميلاد
نسخة كاملة
الحالة المدنية
في يوم الرابع والعشرين أوت عام ألف وتسعمائة وسبعين على الساعة الثانية إلا ربع
ولد عباس فرحات ذكر بالمستشفى
الجنس ذكر ابن السعيد بن أحمد
و ابنة حجازة عاشورة
الساكنين بالشحنة
حرر في الرابع والعشرين أوت على الساعة
وثلاثة وعشرين دقيقة الموثق
بإغلاق أذلى بوالشيذ الحزب
حررت طبقا للسجل الأصلي
لبلدية الطاهير السنة ذاتها و شهرها
الإمضاءات
نسخة مطابقة للأصل
الطاهير في 07
ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي
و الموثق

[1] عباس محمد الصغير، مرجع سابق، ص139

الملحق رقم 06: البشير الإبراهيمي[1]

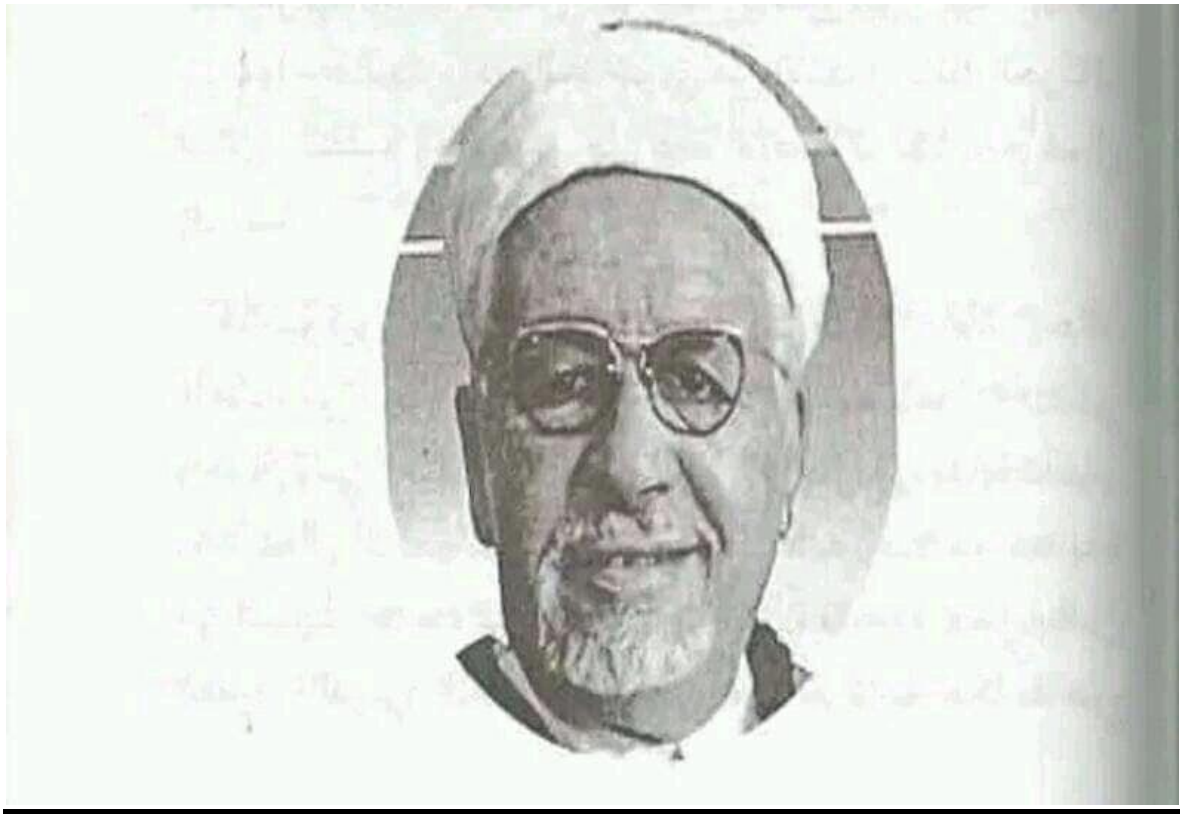

[1] محفوظ قداش، **جزائر جزائرية–تاريخ الجزائر**–، مرجع سابق، ص291

القائمة

البيبلوغرافية

اللغة العربية:

المصادر والمراجع:

1-أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، 1992،

2-أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج5، ط1، الدار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998،

3-أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**،ج2،ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992

4-أحمد الخطيب،**حزب الشعب الجزائري**،ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

5- أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، شارع عدلي باشا، القاهرة 2001

6-أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الأمام محمد البشير الإبراهيمي 1929-1940**، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997،

7-أحمد مريوش، **محاضرات في تاريخ الجزائر1900-1954**، ج2، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013

8-آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، دار المسلك، الجزائر، 2008،

9-الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

10- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر معاصر 1830-1989**،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

11- بن يوسف بن خده،**جذور أول نوفمبر**، تر: مسعود حاج مسعود، الدار الشاملية، ط2، الجزائر، 2012.

12- بوشيخي الشيخ، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962**، ديوان المطبوعة الجامعيه، الجزائر، 2018.

13- جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د م ن، 1994،

14- الجيلالي صاري، محفوظ قداش،**المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والثوري**، تر عبد القادر بن حارث المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987

15- رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط4، الجزائر، 1981،

16- عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة، الجزائر، 2007،

17- عامر الطالبي، **آثار بن باديس**، ج1، الشركة الجزائرية، الجزائر، 1968،

18- عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

19- عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، دار هومة، الجزائر 2011،

20- عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين العالميين 1914-1939 شمالا إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعة الجامعية الجزائر، 2007،

21- عبد الرحمن بن ابراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى(1920 /1936 م)**ج 1، دار المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 .

22- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون،**الكفاء القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفتره الأولى 1920 1936**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1984،

23- عبد الرحمن بن براهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفتره الثانيه (1936/ 1945 م)** ج2 ،منشورات السائحي 2008

24- عبد الرشيد زروقه، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913-1940**، ط1، دار الشهاب لبنان، 1999،

25- عبد القادر الخليفي، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن، 2010،

26- عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية علماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009،

27- عبد الله مقلاتي،**المرجع في التاريخ الجزائر المعاصر 1830 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2014

28- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، منشورات إتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999

29- عقيله ضيف الله، **التنظيم السياسي والاداري للثوره 1954/ 1962م**، ط 1، البصائر الجديده، الجزائر ،2013 ،

30- علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، ط2، منشورات شاله، الجزائر، 2009 =علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 1962**، دار القصبة، الجزائر، 1999،

31- علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر**، دار الحكمة، الجزائر، 2007، عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية ونهاية 1962**، دار غرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

32- عمار عموره، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، ط1، الجزائر، 2002.

33- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، الدار العثمانية، الجزائر، 2023،

34- عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في الجزائر 1954-1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائري، 1985،

35- الفضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى الجزائر، 2009،

36- مازن صلاح مطبقاني، **عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي**، ط2، دار القلم دمشق، د ت ن،

37- محفوظ قداش، **تاريخ الحركه الوطنيه الجزائريه(1939/ 1951 م)**ج 2 تر: محمد بن البار ،2008 ،

38- محفوظ قداش،**جرائر الجزائرية تاريخ اجزائر 1830-1954**، تر: محمد المعراجي، مشورات ENEP الجزائر 2008م،

39- محفوظ قداش، محمد قنانش، **حزب الشاب الجزائري(P.P.A) وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني**، تر: أبو ذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013

40- محفوظ قداش ،**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، ج1، دار الأمة الجزائرية، 2011

41- محمد الطيب العلوي **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة أول نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث، الجزائري، 1985،

42- محمد بهي الدين سالم، **ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير**،ط1، دار الشرق، القاهرة 1999

43- محمد خير الدين، **مذكرات الشيخ محمد خير الدين**، ج1، د د ن، الجزائر، 1985،

44- محمد قنانش، محفوظ قداش ، **نجم الشمال الإفريقي 1926-1937**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

45- مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، تر: محمد المعراجي، الجزائر، منشوراتANEP 2006

46- مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954**، دار الطليعة، د م ن، 2003،

47- ناهد ابراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الاسكندرية 2011

48- نبيل أحمد ملاسي، **الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة، د م ن، 1990.

49- نور الدين ثينو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، بيروت، 2015،

50- يحيى بوعزيز،**سياسة السلطة الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007

51- يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين 1919-1939** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2007.

قواميس وموسوعات:

52- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، دار الهدف، بيروت، د ت،

53- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج5، ط2، الدار الفارس، عمان، 1990.

الرسائل الجامعية:

54- أسعد الهلالي، **جمعية علماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**، أطروحة الدكتوراه العلوم في التاريخ المعاصرة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012

55- أكرم بوجمعة، **أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع28، جامعةأبي بكر بلقايد تلمسان، 2016

56- آمال شلبي ،**التنظيم العسكري في الثوره التحريريه الجزائريه (1954-1956 م)**، رساله لنيل شهاده الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الحاج لخضر ،باتنه ،2005 /2006

57- آيت حبوش حميد،**قانون التجنيد الإجباري 1912**، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه، مجلة الحوار المتوسطي، مج9، ع2، جامعة وهران01

58- بوحوص شهيناز ،**القوانين الإستثنائية الفرنسية في الجزائر 1830-1882**، مجلة آفاق الفكرية، مج10 ع2، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس،أكتوبر، 2022.

59- حمزي كمال ،**القضيه الجزائريه امام البرلمان الفرنسي 1919 -1954 م (من خلال الجريده الرسميه للجمهوريه الفرنسيه)**، اطروحه لنيل شهاده الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الجزائر 2 ،2009 /2010 ،

60- حموده ياسين، **أصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر**، فبراير 1919م مجلة القرطاس، ع4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينه 2، جانفي 2017،

61- خميسة مدور، **إصلاحات ضائعة بين تماطل الحكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري 1936-1938**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، ع7، الوادي جامعة الشهيد حمة اخضر،

62- رمضان عثماني، **الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية 1919-1954** أطروحة لنيل شهاده الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2019-2020

63- سامية بن فاطمة،**المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية 1954-1962 المهاجرون إلى فرنسا نموذجا**،أطروحة الدكتوراه كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ جامعة العربي تبسي، 2017-2018

64- سعد طاعه، **دور النواب المسلمين في الحياه النيابيه بالجزائر 1947/ 1956م**، اطروحه مقدمه لنيل لشهاده الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الجزائر 2 بوزريعه، 2009/ 2010م

65- سعدية بن حماد، **احتفالات مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر قراءة في الأسباب والنتائج**، مجلة البحوث التاريخية، ع4، جامعة المسيلة، 2020

66- شهرة شفري، **الخطاب الدعوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دراسة مقارنة بين ابن باديس والإبراهيمي**، مذكرة مكمله لنيل شهادة الماجستير في الدعوة الإسلامية كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم أصول الدين جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009،

67- صفصف هواري، سافر فتيحه، **الدكتور محمد الصالح ابن جلول ونضاله السياسي داخل النخبة الإندماجية ما بين 1930-1956**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج13، ع2، 11 ديسمبر 2021، جامعة سيدي بلعباس،

68- الطاهر الغول، **مفهوم الدوله الجزائريه في فكر الحركه الوطنيه 1919/ 1954 م** ،مذكره لنيل شهاده ماجستير في التاريخ جامعه محمد لخضر الوادي 2013/ 2014

69- عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927-1963**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007،

70- عبد القادر ولد أحمد، **التشريعات القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال المحاكم الردعية انموذجا**، مجلة المفكر للدراسات السياسية القمعية ،ع6، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة، جوان 2019

71- عبد المجيد بن عد **من أعلام الوطنية والإصلاح في الجزائر الأمير خالد 1875-1936**، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية مج14، ع2، 31 ديسمبر 2014،

72- العربي غانم، **سياسه الإصلاحات الفرنسيه في الجزائر وردود الفعل الوطنيه** ،مذكره مكمله لنيل درجه الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعه ماي 1945م، ورقله 2013/2012م .

73- عز الدين معزه، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000** أطروحة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، 2009-2010 .

74- عز الدين معزه، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985**، مذكرةلنيل شهادة الماجستير بالتاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منبتوري قسنطينة، 2004-2005،

75- عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية جذورها تطورها اتجاهاتها 1914-1954**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خده، 2008-2009،

76- قريري سليمان **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركه الوطنيه الجزائريه 1940 م/1954م**، اطروحه مقدمه لشهاده الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الحاج لخضر باتنه، 2010 /2011.

77- لمياء بو قريوه، **مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائرن**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة باتنة، الجزائر، ع 4، 4 ديسمبر 2012

المجلات والدوريات:

78- محجوبي جميله، حفظ الله ابو بكر، **المنظمه الخاصه ومهمه تفعيل العمل الثوري(1947- 1950 م)** ،مجله الرساله للدراسات والبحوث الانسانيه، مج4، ع 4، جامعه الجزائر ديسمبر 2019 م

79- مهدي صفوان، الصادق دهاش، **عمار عيماش ودوره الإعلامي في الحركة الوطنية** الجزائرية، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية مج4،ع2، سبتمبر 2021.

فهرس

الموضوعات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	–
الاهداء	–
قائمة المختصرات	–
مقدمة	أ–و
مدخل تمهيدي: الأوضاع العامة السائدة في الجزائر مطلع القرن العشرين	
1– الوضع السياسي	11
2– الوضع الإقتصادي	13
3– الوضع الإجتماعي	14
4– الوضع الثقافي	16
الفصل الأول: النخب الوطنية	
المبحث الأول: نخب التيار الإستقلالي	20
1/ تعريفه	20
2/ أهم الأحزاب المنبثقة عنه	20
3/ أبرز رواده	29
المبحث الثاني: نخب التيار الإدماجي	31
1/ تعريفه	31
2/ تأسيس فيديرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين	32
3/ صحافته	34
4/ أهم قادته	35
المبحث الثالث: نخب التيار الإصلاحي	39
1/ جذوره	39
2/ تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	40

3/ أهدافها	41
4/ أعمالها	43
5 / أهم قادة هذا الإتجاه	45
الفصل الثاني: المشاريع الفرنسية في الجزائر مابين 1914-1954	
المبحث الأول: إصلاحات فيفري 1919	58
1/ أسبابها	58
2/ محتواها	60
3/ إيجابياتها وسلبياتها	62
المبحث الثاني مشروع بلوم فيوليت	64
1/ ظروف صدوره	64
2/ محتواه	67
المبحث الثالث : القانون الخاص (دستور الجزائر) 1947	71
1/ تعريفه	71
2/ أسباب صدوره	72
3/ محتواه	73
الفصل الثالث: ردود الفعل الوطنية حول المشاريع (موقف النخب من المشاريع) وتأسيس المنظمة الخاصة	
المبحث الأول: موقف الأهالي والنخبة من إصلاحات 1919	82
1/ موقف الأهالي	82
2/ موقف النخبة	82
المبحث الثاني: موقف النخب من مشروع بلوم فيوليت 1936م	83
1/ موقف النخبة	83
2/ موقف حزب نجم شمال افريقيا وحزب الشعب	85
3/ موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	85

4/ موقف فرنسا من المشروع	87
المبحث الثالث: المواقف المختلفة من القانون الخاص 1947م	88
1/ موقف حركة انتصار للحريات الديمقراطية	89
2/ موقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	91
3/ موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	92
4/ المنظمة الخاصة	93
أ- تأسيسها	93
ب- قيادتها	94
ج- أهم إنجازاتها	95
د- إكتشافها	96
الخاتمة	99
الملاحق	103
قائمة المصادر والمراجع	109
فهرس المحتويات	120
الملخص	123

الملخص

ملخص:

شهدت الجزائر مطلع القرن العشرين عدة أوضاع منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن هذه الأوضاع برز دور الكفاح السياسي فظهرت نخب وتيارات نادى بعضها بالمساواة والبعض الآخر نادى بالتجنيس والادماج ومنهم من دافع عن الدين والوطن واللغة العربية، وفي هذه الأثناء طرحت السلطات الفرنسية مجموعة من المشاريع الاصلاحية منها اصلاحات فيفري 1919 وبلوم فيوليت 1936 والقانون الخاص 1947.

إلا أن هذه المشاريع قد خدمت الجزائريين شكلا أما مضمونا بقيت مجرد حبر على ورق وقوبلت كلها بالرفض من طرف الجزائريين وزعماء الحركة الوطنية وبعد كل هذا ظهرت انتخابات سنة 1947تشكلت على إثرها المنظمة الخاصة وكان معظم أعضائها من مفجري الثورة التحريرية، اكتشفت سنة 1950 وبقيت أسباب اكتشافها غامضة.

الكلمات الدالة:

النخب الوطنية الجزائرية– المشاريع الفرنسية(1914–1954)

Abstract:

At the beginning of the twentieth century, Algeria witnessed several conditions, including political, economic, social and cultural, and from these circumstances the role of the political struggle emerged, so elites and currents emerged, some of which called for equality, while others called for naturalization and integration, and some defended religion, the homeland and the Arabic language, and within The French authorities put forward a set of reform projects, including the reforms of February 1919, Plum Violet 1936, and the Private Law 1947.

However, these projects served the Algerians in form, not in content. It remained only ink on paper, and they were all rejected by the Algerians and the leaders of the national movement. After all this, the elections of 1947 appeared, after which the Special Organization was formed. Most of its members were among the implementers of the Tahririyah Revolution. It was discovered in 1950, and the reasons for its discovery remain a mystery.

Key words:

Algerian National Elites - French Projects (1914-1954